

Ministry of High Education and Scientific Research

Financial and Banking Sciences Department

University of Karbala

المحاضرة السادسة سياسات نقدية ومالية

مقدمة الى الدكتور عباس الدعيمي

اعداد الطالبة

زينه ضياء عبد علي

المقدمة

واصل البنك المركزي العراقي من خلال قانونه المرقم ٥٦ لعام ٢٠٠٤ تحقيق اهدافه في المحافظة على استقرار الاسعار المحلية والتصدي لمعدلات التضخم المتصاعدة وزيادة القوة الشرائية للدينار العراقي من خلال الاجراءات التي اتخذها ولا سيما في مجال سعر صرف الدينار العراقي والتي مكنته ايضا من السيطرة على مناسيب السيولة وادارتها استنادا لقواعد الاستقرار الاقتصادي وآلياته، كما حقق البنك زيادة في احتياطياته الدولية من النقد الاجنبي بما يساعد على الاستقرار ويضمن النمو الاقتصادي.

ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد حر وهناك حرية كاملة في انتقال رؤوس الاموال داخل وخارج العراق باستثناء مايتعلق بمكافحة عمليات غسل الاموال حيث يرى البنك المركزي العراقي ان هذه العملية التي تتم في اقتصاد متحول من اقتصاد مركزي الى اقتصاد السوق هي ظاهرة اقتصادية تساعد في الحفاظ على نظام مالي مستقر ويولد في الوقت نفسه اندماجا مرغوبا في السوق المالية الدولية وانفتاحا واسعا في التعاملات المصرفية في العالم.

لقد تضمن التقرير تحليلا للعديد من المؤشرات الاقتصادية، حيث تناول شرجا لأبرز فقرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك وما وصل إليه خلال عام ٢٠١٢ كما تطرق الى تحليل عرض النقد بمفهوميه الضيق والواسع ووضع السيولة والتنبؤ بها للسنة القادمة من عام ٢٠١٣ ، تناول التقرير أيضا شرجا عن سعر الصرف والكميات المشتراة والمباعة من الدولار في مزاد البنك المركزي وكذلك مزادات حوالات وسندات البنك المركزي ووزارة المالية وحسب آجالها ومبالغ الاصدارات وأسعار القطع، وتمت الاشارة الى تسهيلات الإيداعات والإقراض القائمة وسعر فائدة البنك.

البنك المركزي العراقي هو البنك المركزي لجمهورية العراق، ومقره العاصمة العراقية بغداد ويقع في شارع الرشيد.

لقد تأسس البنك المركزي العراقي في عام 1947 بإرادة ملكية في العهد الملكي، وكان يسمى سابقا باسم المصرف الوطني العراقي، بينما أعيد تأسيسه بعد الاحتلال الأمريكي للعراق استنادا إلى قانون البنك المركزي العراقي لعام 2004م، برأس المال المصرح به وهو 100 مليار دينار. ويقع المكتب الرئيسي للبنك في شارع الرشيد في بغداد مع أربعة فروع في البصرة والموصل والسليمانية وأربيل.

الرئيس الحالي للبنك المركزي العراقي هو الدكتور علي محسن اسماعيل العلق [2]

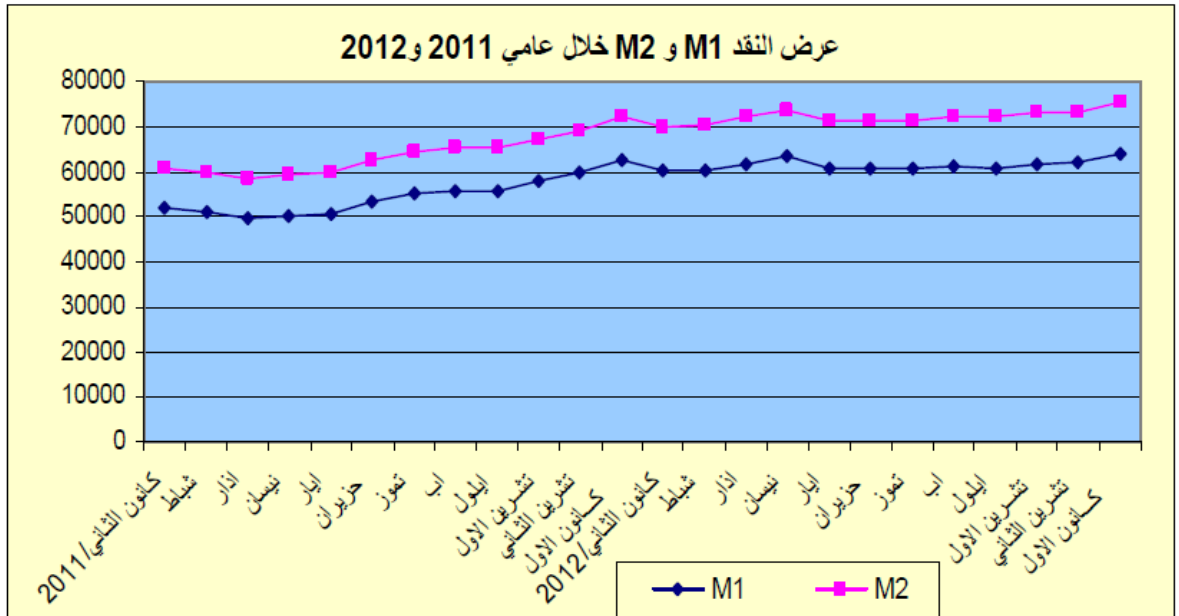
البنك المركزي هو المسؤول عن:

- الحفاظ على الاستقرار النقدي ومنع التضخم.
- تنفيذ السياسة النقدية (بما فيها سياسات أسعار الصرف).
- إدارة احتياطي الدولة من النقد الأجنبي.
- إصدار وإدارة العملة (الدينار العراقي).
- تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر (القوانين المصرفية العراقية).
- مستشار للدولة في الامور المالية.

عرض النقد

من الجدول رقم (1) الذي يبين عرض النقد M1 ومكوناته لعامي 2011 و2012 يلاحظ ان عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 بلغ (63,8) ترليون دينار نهاية كانون الاول من عام 2012 اذ شكلت فقرة صافي العملة في التداول نسبة (48%) منه والنسبة المتبقية (2%) للودائع الجارية حيث ارتفع عرض النقد بنسبة (2,1%) مقارنة بنظيره نهاية العام 2011 والذي بلغ (62,5) ترليون دينار وشكلت صافي العملة في التداول نسبة (45,3%) منه اما الودائع الجارية والتي تعود غالبية الزيادة في عرض النقد اليها فقد بلغت نسبتها (54,7%).

فيما بلغ عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 السيولة النقدية (75,5) ترليون دينار نهاية العام 2012 مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة (4,6%) عن العام السابق والذي بلغ (72,2) ترليون دينار , شكلت فقرة الاخرى نسبة (15,5%) اما صافي العملة في التداول والودائع الجارية فقد بلغت نسبتها (40,5%) و(44%) على التوالي .



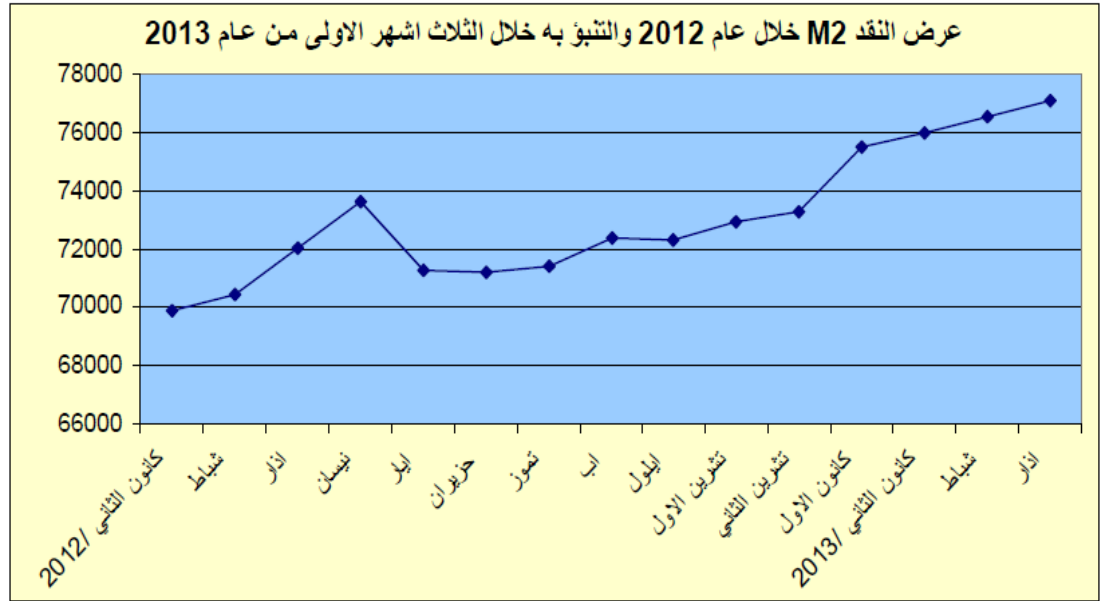
التنبؤ بالسيولة النقدية M2

تسهل عملية التنبؤ بالسيولة النقدية مهمة البنك المركزي في ادارة السيولة وتعد (M 2) احد عناصر السياسة النقدية التي تتسم بالشفافية وتساعد الجهاز المصرفي على تكوين التوقعات ومواجهة التقلبات المحتملة الحدوث.

يبين الجدول رقم (٢) ان السيولة (M 2) ارتفعت خلال شهري آذار ونيسان من عام ٢٠١٢ ، حيث ارتفعت بمقدار (١,٦) ترليون دينار أي بنسبة ارتفاع (٢,٢ %) في شهر آذار عن شهر شباط كما ارتفعت في شهر

نيسان عن شهر اذار بنفس المقدار والنسبة اعلاه ويعود السبب الى الارتفاع الحاصل في الودائع الجارية خلال هذين الشهرين وتحديدًا في القطاع العام، ثم انخفضت السيولة في شهر ايار بمقدار (٢,٤) ترليون دينار بعدها استمرت بالارتفاع التدريجي خلال الأشهر المتبقية من العام كما موضح في الرسم البياني التالي.

وقد تم التنبؤ بالسيولة النقدية للأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٣ كما ورد في الجدول المذكور اعلاه حيث نلاحظ ان السيولة النقدية أخذت بالزيادة بشكل تدريجي وهذا يعني زيادة الإنفاق الحكومي للأغراض الاستهلاكية.



النشأة التاريخية للبنك المركزي

يعود تاريخ النشاط المصرفي إلى سنة 2000 قبل الميلاد، عندما بدأ "مصرف إريجيبى" بتمويل النشاط التجاري في الإمبراطورية البابلية.

وبدأ النشاط المصرفي في أوروبا، في بلاد الروم سنة 1157 بتأسيس مصرف فينيزيا الذي يعد أقدم مصرف حكومي، أسهم بتسليم الضرائب وتمويل النشاط التجاري، وفي هذا السياق أشار الكاتب البريطاني (Banbrigg) إلى النشاط المصرفي المتميز في فينيزيا وأثره في تمويل التجارة الخارجية .

ثم انتشر النشاط المصرفي في الدول الأوروبية الأخرى، فتأسس (بنك جنوة) سنة (1407) في إيطاليا، وبنك أمستردام سنة (1609) في هولندا، وبدأت هذه البنوك بقبول الودائع، كما وضعت خطة لإصدار شهادات الإيداع وأصبحت هذه المصارف النموذج الذي تأسست على غرارها معظم المصارف الأوروبية. كالبنك السويدي المعروف باسم "Riks Bank" في عام (1656) وبنك إنكلترا

(Bank of England) في عام (1694) أسهما في تطوير فن الصيرفة المركزية (The Art of Central Bank) تلا ذلك إنشاء بنك فرنسا سنة 1800 والبنك الوطني النمساوي 1817، وبنك كوبنهاغن الذي يعرف الآن بالبنك الوطني الدنماركي 1818، والبنك الوطني البلجيكي 1850 وبنك أسبانيا 1856، وبنك روسيا 1860، وبنك ألمانيا 1875 وبنك اليابان 1882

اعلن مصرف الرافدين رفع اسعار فوائد حسابات التوفير الخاصة بالمواطنين.

وقال المكتب الاعلامي للمصرف ان «ادارة المصرف قررت رفع فوائد الودائع الثابتة لاكثر من سنتين ولمبلغ 50 مليون دينار فما فوق لتصبح 7 بالمئة بدلا من 6 بالمئة»، مبينا انه فيما يخص عملة الدولار فتقرر رفع الفائدة الى 3 بالمئة للوديعة البالغة مليون دولار فما فوق وازافة نصف الواحد بالمئة لتصبح 3,5 بالمئة اذا كان المبلغ من 5 مليون دولار فما فوق.

ولفت البيان الى ان «ودائع العراقيين في ايران تحول الى تومان وتكون نسبة الفائدة في العراق 5 بالمئة وهو ما يعادل 20 بالمئة في ايران بحسب عملتهم اسوة بالمصارف الخارجية».

واوضح ان «عموم فوائد المصرف الخاصة بحسابات التوفير تبلغ 4 بالمئة وفيما يخص الودائع الثابتة لمدة ستة اشهر تبلغ 5 بالمئة اما الوديعة الثابتة لمدة سنة فتبلغ فوائدها 5,5 بالمئة».

وأشار الى ان «فوائد الائتمان قصير الاجل لمدة سنة تبلغ 9 بالمئة والمتوسط الاجل اي اكثر من سنة ولغاية سنتين تبلغ 10 بالمئة اما فوائد الائتمان طويل الاجل فيبلغ 11 بالمئة» .

وكان عدد من المختصين في الشأن المالي والاقتصادي يدعو الى زيادة نسبة الفوائد على الودائع المالية واطلاق حملات لتشجيع تعامل المواطنين مع المصارف بغية انعاش القطاع المصرفي والنهوض به، في ظل عزوف المواطنين واصحاب رؤوس الاموال عن توديع اموالهم في المصارف المحلية بفرعها الحكومي والخاص.

ويمتلك العراق نحو اكثر من 50 مصرفا حكوميا واهليا تضم نحو 800 فرع في بغداد والمحافظات منها اسلامية وتجارية ومتخصصة.

ويرى خبراء مصرفيون انه من الضروري تشجيع المواطن واعادة الثقة له بالتعامل مع المصارف العراقية بفرعها الحكومي والخاص، لدعم القطاع المصرفي ورفده بالاموال للقيام بمهامه الاستثمارية والاسهام بدعم العملية التنموية في البلد. وذكروا ان القطاع المصرفي يعكس مدى قوة الاقتصاد أي بمعنى انه اذا كان لدينا قطاع مصرفي رصين فاصبح الاقتصاد الوطني قويا ومتينا، مطابين بتشريع قوانين تحمي المصارف وتنظم عملها وتحفز المواطنين على التعامل معها عبر زيادة نسبو الفائدة على الودائع وبالتالي سنجعل من القطاع المصرفي العراقي قطاعا اقتصاديا حيويا.

وأوضحوا «للاسف المصارف المحلية حاليا تحولت الى مكاتب صيرفة واقتصر عملها على بيع وشراء الدولار فقط من مزاد العملة في البنك المركزي مما اثر على النشاط المصرفي بشكل عام في البلد، لافتا الى ايجاد قانون ينظم عمل المصارف اسوة بالبنوك العالمية المتطورة».

من جهتها، قالت عضو اللجنة المالية النائبة ماجدة التميمي، ان «المواطنين لا زالوا يخشون من عدم حصولهم على الاموال في حال افلاس المصارف»، مبينة ان «ما يميز المصارف الحكومية عن الاهلية هو وجود قوانين تكفل للمواطن سلامة امواله حتى في حال تعرض اي مصرف حكومي للافلاس».

وكانت التميمي، قالت، في وقت سابق، ان لجننتها «تعتزم تقديم مقترح بزيادة نسبة الفائدة للاموال المودعة بالمصارف الحكومية، لتشجيع المواطنين على الايداع فيها».

ومضت الى القول، ان «الهدف الاساسي من المقترح هو خلق السيولة النقدية التي بحوزة المواطنين من المنازل الى المصارف بغية زيادة مستوى الاموال وخلق بيئة جاذبة للاستثمار في وقت نحن بامس الحاجة اليها»

المبحث الثاني / البنوك المركزية واهدافها ووظائفها

لقد سعى الباحثين في هذا المبحث الى بيان البنوك المركزية، واهميتها، ووظائفها، واهم الادوات التي تستخدمها بغية تحقيق اهدافها وذلك عبر ما يأتي :

اولا : تعريف البنك

ان الدراسات التاريخية تشير الى ان البنوك بدأت في الظهور في القرنين الاول والثاني بعد الميلاد بعد فشل نظام المقايضة المالية ومشاكله الجمة في الحياة اليومية وما انتهى اليه من ظهور الاشكال الاولى للنقود (الوادي، ح سمحان و س سمحان، ٢٠١٠، ٢١٦)، ولقد كانت البنوك المركزية في بادئ الامر تمارس اعمال المصارف التجارية الا انها تقوم ببعض المهام الخاصة كالقيام باعمال الاصدار النقدي وغيرها، الا انها في وقتنا الحالي اصبحت مؤسسات حكومية لاتمارس اعمالا مشابهة لتلك التي تمارسها المصارف الاخرى والعاملة في الجهاز المصرفي بل اصبحت لها مهام واهداف وخصائص تميزها عما سواها (Heffernan, 2005, 29).

ويعرف البنك المركزي بكونه مؤسسة نقدية تسعى الى التعبير عن سياسة الدولة التي يعمل فيها (عبود، ٢٠١١، ١١٢). كما تعرف بكونها البنوك التي تتحكم بأعمال المصارف كافة التي تعمل في بلادها وهي الوسيلة الاساسية في تنفيذ السياسة النقدية للدولة (شهلوب، ٢٠٠٧، ٢٤٩). وتعرف ايضا بكونها اهم مؤسسة نقدية مصرفية مركزية تحقق اهداف اقتصادية واجتماعية للدولة (Rose, 2002, 4).

ومما تقدم يتضح ان البنك المركزي عبارة عن مؤسسة نقدية حكومية تأخذ على عاتقها مهام عدة تتعلق برسم السياسة النقدية للدولة ولها وظائف عدة اهمها :

١- يعد البنك المركزي بنك الاصدار النقدي، بل يعد المؤسسة النقدية الوحيدة التي تحتكر مهمة الاصدار النقدي، وان تفرد البنك المركزي بهذا الحق يعزى لوجود علاقة وثيقة وارتباط شديد بينه من جهة وبين الحكومة من جهة اخرى (Kc- shekhar and lekshmy shekhar, 2005, 28).

٢- البنك المركزي بنك البنوك لكونه يحصر معاملاته بالبنوك فقط بعيدا عن التعامل مع الافراد (الحسناوي، ٢٠١١، ٢٨٩).

٣- تنظيم عملية الائتمان ونوعيته ليتجاوب مع متطلبات الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي (الراوي، ٢٠٠١، ١٣٦).

٤- يعد البنك المركزي مستشارا نقديا للدولة ووكيلها المالي (الصيرفي، ٢٠٠٦، ٣٠).
يعد البنك المركزي الملجأ الاخير للاقراض اذ يقدم القروض والتسهيلات الائتمانية والمصرفية والتجارية للمصارف (ابو احمد وقدوري، ٢٠٠٥، ٦٦).

ثانيا : استقلالية البنوك المركزية والمؤشرات الاقتصادية

هناك العديد من الدراسات التي اجريت بغية البحث في العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية وبعض المؤشرات الاقتصادية، وسوف نتطرق لهذه العلاقة عبر بحث المتغيرات الآتية :

١- الاستقلالية والتضخم : لقد خلصت الدراسات والابحاث الى انه كلما كانت البنوك المركزية تتمتع باستقلالية عالية وبعيدا عن الضغوط السياسية من جميع الاطراف فان معدلات التضخم ستخف وتعمل على استقرار مستويات الاسعار (السامرائي والدوري، ١٩٩٩، ١٥٩).

٢- الاستقلالية والنتائج المحلي الاجمالي : تعد العلاقة بين الاستقلالية والنتائج المحلي الاجمالي مثار جدل واسع اذ اثبتت بعض الدراسات عدم وجود علاقة بين الاستقلالية والنتائج المحلي الاجمالي، في حين اثبتت دراسات اخرى الى وجود علاقة موجبة بين الاثنين (اي كلما زادت درجة استقلالية البنوك المركزية ازداد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي).

٣- الاستقلالية وعجز الموازنة : خلصت معظم الدراسات الى انه كلما ازدادت درجة استقلالية البنوك المركزية كلما انخفضت نسبة عجز الموازنة العامة (السامرائي والدوري، ١٩٩٩، ١٥٩).

ثالثاً : السياسة النقدية وادواتها

يشير مصطلح السياسة النقدية الى جميع الاجراءات التي تتخذ من لدن البنك المركزي بغية التأثير في مقدار توافر واستخدام النقد والائتمان فضلا عن الاقتراض الحكومي اي حجم وتركيب الدين الحكومي، وبذلك فان مهمة السياسة النقدية هي الرقابة والسيطرة على كمية العملة المصدرة وعرض الائتمان المصرفي فضلا عن السياسة الاقتراضية للقطاع الحكومي (التي تشمل السياسة المالية والدين العام) الذي يعبر عن العمليات المتعلقة بتحديد جميع انواع الاصدارات كافة والخاصة بالقروض الحكومية وأجالها واسعار فائدتها .
وان من اهم اهداف السياسة النقدية هو استقرار الاسعار واستقرار اسعار الصرف وتلبية المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي والتحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية وكذلك تحقيق مستوى عال من الاستخدام ومعدلات النمو الاقتصادية فضلا عن تحسين ميزان المدفوعات والاسهام في تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، (السامراني والدوري، ١٩٩٩، ٢١٠-٢١٧) . وللسياسة النقدية مجموعة من الادوات التي تستطيع عبرها ان تنفذ مهامها بالشكل الافضل وهي كالآتي :

١- الوسائل الكمية : هي الوسائل التي تستهدف التأثير في حجم النقد كافة والائتمان المصرفي خاصة اي التأثير في الكميات النقدية الاجمالية المعروضة وهي تشمل :

أ- سعر الخصم : ويسمى ايضا بسعر البنك او سعر اعادة الخصم، ويعبر عن سعر الفائدة الذي يأخذه البنك المركزي نظير اعادة خصم الاوراق التجارية التي تقدمها المصارف التجارية لخصمها فضلا عن الاقتراض من البنك المركزي بعده الملجأ الاخير للاقراض .

ب- عمليات السوق المفتوحة : وتتمثل في قيام البنك المركزي بشراء وبيع الاوراق المالية والذهب فضلا عن شراء وبيع اذونات الخزينة والسندات الحكومية (السامراني والدوري، ١٩٩٩، ٢١٨ - ٢٤١).

ج- الاحتياطي النقدي القانوني (الالزامي): ويتمثل في اجبار المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كأحتياطي الزامي لدى البنك المركزي الامر الذي يجعل تلك المصارف غير قادرة على التوسع بدرجة كبيرة عند منح الائتمان بغية التأثير على سيولتها النقدية (السامراني والدوري، ١٩٩٩، ٢٤١ - ٢٤٣) .

٢- الوسائل النوعية : وهي الوسائل التي تستهدف توجيه الائتمان صوب بعض القطاعات الاقتصادية دون غيرها والتأثير في حجم القروض وكلفة الحصول عليها واستحقاقها ويمكن تعريفها بكونها مجموعة الاجراءات التي تتبعها السلطات النقدية بغية دعم انواع معينة من الاتفاقيات بغية توجيه الائتمان اليها لاحداث التوسع المرغوب فيه. وهي تتضمن انواع عدة وكما يأتي:

أ- تنظيم الائتمان الاستهلاكي: وبموجب هذه الطريقة يقوم البنك المركزي بوضع ضوابط معينة لتنظيم الائتمان الممنوح للاغراض الاستهلاكية كالسلع المعمرة وغيرها عبر تحديد المبلغ الواجب دفعه مقدما كجزء من السداد او تحديد مدة سداد الائتمان الاستهلاكي .

ب- الاقتراض بوساطة السندات مع تحديد هامش الضمان : ويجري عبره تنظيم الائتمان عبر السماح للأفراد بالاقتراض من المصارف بضمان السندات المشتراة سابقا على ان يتم التقيد بهامش الضمان او متطلبات الهامش والذي يعرف بكونه الفرق بين القيمة السوقية للسندات وقيمة القرض .

ج- تنظيم الائتمان الممنوح لغرض البناء : ويجري عبره تحديد فترة استرداد القروض الممنوحة لاغراض البناء والحد الاعلى لهذه القروض .

د- التأثير والاقناع الأدبي : ويجري عبره توجيه وارشاد المصارف بعدم التوسع بمنح القروض ولاسيما التي تمنح للمضاربة، فضلا عن التحذيرات بعدم قبول اعادة خصم بعض الاوراق التجارية وغيرها .
و- التأثير المباشر : ويقصد به قبول او رفض سياسات الاقراض والاستثمار للمصارف التجارية فضلا عن المؤسسات المالية الاخرى، وكذلك فرض العقوبات القانونية بحق المصارف التي تنتهج ممارسات غير لائقة من وجهة نظر السلطات النقدية (السامراني والدوري، ١٩٩٩، ٢٥٠ - ٢٥٤).

رابعاً : اهداف ومهام البنك المركزي العراقي

لقد حددت اهداف البنك المركزي العراقي بموجب قانون رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) المادة (٣) وكما يأتي :

(تتضمن الاهداف الرئيسية للمصرف المركزي العراقي تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على اساس التنافس في السوق، ويعمل المصرف المركزي العراقي، تماشياً مع الاهداف السالفة الذكر، على تعزيز التنمية المستدامة واطاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق) أما

- (١ - في سبيل تحقيق الاهداف المنصوص عليها في المادة رقم (٣) وفيما ورد ذكره علاوة على ذلك في هذا القانون، تشمل مهام المصرف المركزي العراقي مايلي :
- أ- صياغة السياسة النقدية وتنفيذها في العراق .
- ب- حيازة جميع الاحتياطات الرسمية الاجنبية للعراق وادارته .
- ج- حيازة الذهب وادارة مخزون الدولة من الذهب .
- د- تقديم الخدمات الاستشارية والمالية للحكومة .
- هـ- توفير خدمات السيولة للمصارف .
- و- اصدار العملة العراقية وادارتها وفقا للقسم السابع .
- ز- تجميع ونشر البيانات الخاصة بأنظمة المصرفي والمالي .
- ح- وضع نظم فعالة وسليمة للدفع والاشراف عليها وتعزيزها .
- ط- اصدار التراخيص والتصاريح للمصارف وتنظيم اعمالها والاشراف عليها .
- ي- فتح وامسالك حسابات عن دفاتر حسابات المصارف المركزية الاجنبية والمنظمات المالية الدولية .
- ك- القيام من تلقاء ذاته بفتح حسابات للمصارف المركزية الاجنبية والحكومات الاجنبية والمنظمات الدولية .
- ل- القيام بأية مهام او معاملات اضافية تطرأ اثناء ممارسته للمهام المنصوص عليها في هذا القانون .
- ٢- علاوة على ذلك يجوز للمصرف المركزي العراقي ان يتخذ الاجراءات التي يراها ضرورية للقيام بالآتي :
- أ- مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب .
- ب- وضع القواعد المنظمة لعمل شركات الاقراض وشركات تقديم القروض الصغيرة .
- ٣- يكون للمصرف المركزي العراقي سلطة اصدار اللوائح التنفيذية بغية تنفيذ هذا القانون والقيام بمهامه عملا بهذا القانون .
- ٤- في حالة تقدم المصرف المركزي العراقي بأقتراح لاصدار لائحة تنفيذية عملا بهذا القانون .
- ٥- يكون للمصرف المركزي العراقي، وهو يصدد تنفيذ مهامه وفقا للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون، سلطة اصدار الاوامر الملزمة الموجهة لافراد او كيانات محددة .
- ٦- للمصرف المركزي العراقي سلطة اصدار اللائحة الداخلية، والارشادات العامة الخاصة بتنظيم المصرف وادارته) (قانون المصرف المركزي العراقي رقم ٥٦ ، ٢٠٠٤) .

المبحث الثالث : مفهوم عرض النقد وانواعه واهميته

يركز هذا المبحث على توضيح معنى عرض النقد، وانواعه، واهميته، فضلا عن العوامل المؤثرة فيه وذلك عبر الآتي :

اولا : مفهوم وتعريف وانواع عرض النقد

ان دائرة النشاط الاقتصادي في اي مجتمع تتمثل في محورين :

اولهما المادي : الذي يمثل العرض الكلي في المجتمع اي التدفقات السلعية المتولدة في القطاعات الاقتصادية لاي بلد. وثانيهما النقدي: والذي يتمثل في التدفقات النقدية المقابلة للتدفقات السلعية، ومن البديهي ان التوازن المالي (استقرار المستوى العام للأسعار) يتحقق اذا تحقق التساوي بين الطلب الكلي والصراف الكلي للمجتمع وفي حالة عدم تساويه يحدث اختلال التوازن المالي ويكون بشكل تضخم (اذا كان الطلب اكبر من الصراف) أو انكماش (اذا كان الطلب اقل من الصراف)، ولما كان البنك المركزي هو المسؤول عن اصدار اوراق البنكنوت (العملة الرسمية) والحكومة هي المسؤولة عن اصدار النقود المساعدة بمختلف انواعها وبمؤسساتها الايداعية التي اهمها المصارف التجارية التي تكون مسؤولة عن اصدار النقود المصرفية لذا فإن دائرة المسؤولية النقدية تقع على عاتق هذه المؤسسات المذكورة اعلاه ضمن مايعرف بعرض النقد الضيق والواسع (يونس، ٢٠١٣، ٤٩ - ٥٠)، وبعد ان استقر القبول بأن النقود تعد كوسيلة للتبادل اصبحت المجتمعات تحتفظ بقدر معين من النقود وهذا ما يسمى (بعرض النقد) اي بمعنى حجم او كمية النقد التي تستعمل في التداول في اي اقتصاد وفي هذا الصدد يمكننا التطرق الى انواع عدة من عرض النقد وهي كالآتي :

١- عرض النقد بمعناه الضيق : ويدعى في الاقتصاد بعرض النقد (ع ١) أو (M1) ويسمى بنقد العمليات الجارية والذي تدخل ضمنه العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الافراد اي النقود المتداولة (C R) خارج الجهاز المصرفي وحجم النقود في المصارف والتي تتمثل بالحسابات الجارية (تحت الطلب) ويرمز لها (DD) ومن ذلك يتضح ان معادلة عرض النقد M1

$$M1 = DD + CR$$

٢- عرض النقد بالمعنى الموسع : ويدعى في الاقتصاد بعرض النقد (ع ٢) او (M2) ويشمل عرض النقد بمعناه الضيق مضافا له الحسابات او الودائع لأجل مثل (ودائع الادخار، والودائع بالعملة الاجنبية، والاسهم والسندات) ويرمز لها بالرمز (TD) فضلا عن حسابات التوفير في المصارف ويرمز لها بالرمز (S) اي ودائع حسابات التوفير وكذلك ودائع صندوق توفير البريد وعبر ذلك يتضح ان معادلة عرض النقد M2 تكون كالآتي :

$$M2 = M1 + TD + S$$

(الوزني والرفاعي، ٢٠٠٩، ٢٨٤ - ٢٨٥) وباختصار يمكن القول ان (اشباه النقود + M1) = M2 (الافندي، ٢٠١٢، ٤٠).

٣- عرض النقد (M3): والذي يمثل عرض النقد (M2) مضافا له اتفاقيات اعادة الشراء، واسهم الصناديق المشتركة لسوق النقد والمملوكة للمؤسسات (يونس، ٢٠١٣، ٥٥) وشهادات الودائع واجمالي التوظيفات النقدية (ودائع تحت الطلب، حسابات لأجل، شهادات ايداع) بالعملات الاجنبية للمقيمين (العايب وبوخاري، ٢٠١٣، ٧٠). ويضاف لها الودائع او الحصص فيما يسمى بمؤسسات الادخار والقروض ومصارف الادخار التعاونية واتحاد الائتمان (عبد الرزاق، ٢٠١٣، ٧٣). ومن الجدير بالذكر ان النوع الثالث من عرض النقد (M3) غير مستعمل في العديد من اقتصاديات الدول وانها تكتفي في تحديد مفهوم عرض النقد على (M1 و m2) فقط .

ثانيا : العوامل المؤثرة في عرض النقد

بغية التعرف على الاسباب الرئيسية للزيادة الحاصلة في عرض النقد فانه يستند الى تحليل العوامل المؤثرة مباشرة في عرض النقد وتستخدم عادة معادلة عرض النقد كمدخل لتحليل تلك العوامل وكما يأتي :

(المطلوبات النقدية = الموجودات - المطلوبات غير النقدية

وتتألف المطلوبات النقدية من :

العملة في التداول + الودائع الجارية الخاصة لدى البنوك التجارية

اما الموجودات فتتألف من :

١- صافي الموجودات الاجنبية : والتي تمثل الفرق بين مجموع الموجودات والمطلوبات الاجنبية .

٢- الائتمان المحلي والذي يقسم بدوره الى قسمين هما :

أ- الائتمان الممنوح الى القطاع الحكومي ويحسب عادة بشكل صافي، اي تطرح منه الودائع الحكومية

ب- الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص.

اما فقرة المطلوبات غير النقدية فتتكون من :

١- اشباه النقد وتضم : الودائع الثابتة + ودائع التوفير + الودائع بالعملة الاجنبية لدى البنوك التجارية.

٢- فقرة الموازنة وهي نتيجة حساب راس المال والاحتياطي - صافي الحسابات الاخرى (الجنابي، ١٩٨٧، ٣٩ -

٤٠).

لذا فان أي زيادة في مجموع الموجودات النقدية سوف يكون له اثر توسعي على عرض النقد، بينما اي انخفاض هو عامل انكماشى وفيما يتعلق بالمطلوبات غير النقدية فأى زيادتها هي عامل انكماشى في عرض النقد والعكس صحيح . (الجنابي، ١٩٨٧، ٤٢).

كما تجدر الإشارة الى ان اي زيادة في كمية النقود عبر مدة زمنية ينبغي ان تكون متطابقة مع مجموع الزيادات في الاقراض المصرفي الى كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص، فضلا عن الزيادة في الموجودات الاجنبية الصافية لدى الجهاز المصرفي اي ان :

$$M = NFA + CG + CP$$

M : عرض النقد

NFA : صافي الموجودات الاجنبية

CG : صافي الديون الحكومية

CP : ديون القطاع الخاص

اذ تشير هذه المعادلة الى ان التغيير في عرض النقد هو ناتج يعتمد حجمه على مقدار الانتماء الذي يخلقه الجهاز المصرفي محليا وعلى التطورات في ميزان المدفوعات اي ان (مصادر عرض النقد تتبع من ثلاثة قطاعات رئيسة تتمثل في القطاع الخارجي، والقطاع الحكومي، والقطاع الخاص). (الجنابي، ١٩٨٧، ٤٢).

ثالثا : تحليل عرض النقد والسيطرة عليه

يمكن تحليل عرض النقد بالاعتماد على العلاقة بين النقد الاساس – المضاعف النقدي اذ ان : التغييرات في عرض النقد تظهر بسبب التغييرات في النقد الاساس أو المضاعف النقدي أو بكليهما وكما يأتي :

$$MS = UB$$

اذ ان (MS) هو عرض النقد و (U) هو المضاعف النقدي و (B) هو النقد الاساس، ولما كان عرض النقد هو الهدف الرئيس لعمليات السياسة النقدية، لذا كان من واجب السلطات النقدية ان تسعى للسيطرة عليه لانه المحدد الرئيس لعرض النقد وهناك درجة عالية من الترابط بينه وبين عرض النقد . ان النقد الاساس يعكس بصورة مباشرة اجراءات السلطات النقدية وتأثيرها النهائي على الاهداف الداخلية والخارجية مثل تحقيق المستوى الافضل للاستخدام، وتخفيض التضخم، وميزان المدفوعات المتوازن. وفيما يخص المضاعف النقدي والذي هو النسبة بين مجموع عرض النقد الى النقد الاساس، فأنه اذا كان معلوما أو متوقعا توقعا كاملا فأن السلطات النقدية بأستطاعتها ان تحدد وبدقة عرض النقود عبر تحكمها بالنقد الاساس، وبما انه من الصعب تحديد مقدار المضاعف النقدي فأن السلطات النقدية لاتمتلك الا سلطة محدودة في السيطرة على عرض النقد، وأن النسبتين الحاسمتين في تحديد ماهيته (المضاعف النقدي) هما : (صالح، ١٩٧٨، ٤٠)

١- نسبة العملة الى عرض النقد والتي هي مقياس لرغبة الجمهور في الاحتفاظ بالعملة الورقية مقارنة بالودائع المصرفية .

٢- نسبة الاحتياطي الى الودائع وهي مقياس لرغبة المصارف في الاحتفاظ بالاحتياطي (احتياطي فائضة) كجزء من ودايعها .

وعلى ضوء ما جاء انفا، فأن التغييرات في :

(أ) حجم النقد الاساس

(ب) نسبة العملة

(ت) نسبة الاحتياطي الى الودائع

يمكن اعتبارها مصدر جميع التغييرات في عرض النقد، اذ ان عرض النقد سوف يزداد بالزيادة في النقد الاساس وان كمية عرض النقد تتغير طرديا مع كمية النقد الاساس وعكسيا مع نسبتي العملة – الاحتياطي . مما تقدم يتضح أن كمية عرض النقد تتأثر بسلوكية ثلاثة قطاعات هي (السلطات النقدية، والمصارف التجارية، والجمهور) اذ ان النقد الاساس يعكس سلوكية السلطات النقدية واجراءاتها، والمصارف التجارية تؤثر في عرض النقد عن طريق قراراتها حول مستوى الاحتياطي الى الودائع الذي ترغب الاحتفاظ به، وبما ان الجمهور هو الذي يحتفظ بالعملة في التداول وان العملة هي جزء من النقد الاساس، اذا فالجمهور يؤثر في توزيع النقد الاساس بينه وبين المصارف عبر تغيير نسبة العملة الى مجموع عرض النقد (صالح، ١٩٧٨، ٤٠).

رابعاً : العلاقة بين ميزان المدفوعات والموجودات الأجنبية وتأثيرها في السياسة النقدية

مما لا شك فيه ان التدفقات المالية للاحتياطيات الأجنبية في ظل نظام ثابت لسعر الصرف تقترن مع فائض او عجز ميزان المدفوعات وان مثل هذه التدفقات سوف ينتج عنها تغيرات في عرض النقد وذلك بسبب تأثيرها على النقد الاساس، اما في حالة اتباع سعر الصرف المعوم فأن السلطات النقدية تحتفظ بسيطرة كبيرة على عرض النقد سواء كان البلد مصدرا او مستوردا للاحتياطيات الخارجية، فالسلطات النقدية تحت نظام ينتهج سياسة نقدية مرنة لسعر الصرف تستطيع ان تواجه مفعول هذه التقلبات، كما لحظ ان نظم الصرف المعومة تماما جاءت نتائجها منسجمة مع تحقيق مستوى منخفض تماما في تقلب احتياطياتها الأجنبية (صالح، ٢٠٠٩، ١٢٢).

وفي العراق فأن نظام سعر الصرف وبسبب التلازم بين عوائد النفط بالعملة الأجنبية والاصدار النقدي (بعد ان تحولت تلك العوائد في جانب كبير منها الى احتياطيات اجنبية لدى السلطة النقدية) قد تغير هذا النظام (اسعار الصرف) بالتدرج من نظام صرف معوم مدار (Semi Managed Float) الى نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل، اي مثبت بالامر الواقع (Defacto pegged) وهو لا يختلف عن التثبيت عدا ان الدولة ليست ملتزمة قانونا بالتثبيت وهذا يعني ان البنك المركزي محدد لسعر الصرف من عبر تدخله في سوق النقد عبر نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وبما ان التقلبات في الموجودات الأجنبية تعود بشكل اساس الى الصادرات النفطية وان هذا المتغير هو دالة للسياسة الحكومية لذا فأن السياسة المالية تمارس دورا مهما في تحديد عرض النقد، وعليه فأن صافي الموجودات الأجنبية بالنسبة للاساس النقدي هو متغير خارجي (صالح، ٢٠٠٩، ١٢٣).

خامساً : المضاعف النقدي

يعد المضاعف النقدي النقدي أحد العوامل الاساس المؤثرة في عرض النقد بجانب النقد الاساس وأن صيغة المضاعف النقدي هي :

$$U = \frac{1}{c+r(1-c)}$$

اذ ان :

c : يمثل نسبة العملة في التداول الى مجموع عرض النقد.

r : يمثل نسبة الاحتياطي الى الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية .

وبما ان المضاعف النقدي يتحدد بكل من نسبة العملة (c) ونسبة الاحتياطي الى الودائع (r) لذا فأن التغيرات في المضاعف تنتج عن التغيرات في هاتين النسبتين :

$$\Delta U = \Delta c + \Delta r$$

وعليه فأن استعمالات المصارف والجمهور للعرض المتاح من النقد الاساس يحدد حجم المضاعف النقدي والذي هو : نسبة مجموع عرض النقد الى النقد الاساس .
وان قدرة البنوك التجارية في خلق النقد ليست مطلقة، فواقع الامر ان هذه القدرة تخضع لعدد من القيود ومنها:

اولاً: رغبة البنوك التجارية في التوسع او عدم التوسع في القروض المصرفية .

ثانياً: نسبة التسرب للعملة خارج الجهاز المصرفي .

ثالثاً: نسبة السيولة التي تلتزم بها البنوك التجارية .

اما اهم العوامل المؤثرة في امكانية البنوك التجارية في خلق الودائع فهي :

١ - النقد الاساس : اذ ان اي زيادة في النقد الاساس تؤدي الى زيادة قدرة البنوك التجارية على التوسع المضاعف في القروض المصرفية والعكس بالعكس .

٢ - تأثير نسبة الاحتياطي القانوني : اذ ان حدوث اي ارتفاع او انخفاض في نسبة الاحتياطي القانوني سيزيد او يُخفف تبعاً لذلك قدرة البنوك التجارية على التوسع في القروض المصرفية

٣ - تأثير نسبة العملة الى الودائع الجارية : فكلما كان تسرب العملة خارج البنوك التجارية اكبر كلما زادت حصة الجمهور في النقد الاساس، وكلما انخفضت امكانية البنوك التجارية على التوسع المضاعف في الائتمان المصرفي . (الجنابي، ١٩٨٧، ٤٤-٤٦) .

المبحث الرابع / الجانب التطبيقي للبحث

يسعى هذا المبحث الى بيان الجانب التطبيقي للبحث والذي تمثل في دور البنك المركزي العراقي في السيطرة على عرض النقد وكما يأتي :

اولاً : عرض النقد ومكوناته :

عبر التمعن في جدول (١) والخاص بحركة عرض النقد عبر المدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) يلحظ الاتجاه التصاعدي لحركة عرض النقد، باستثناء عام ٢٠١٤ اذ سجل انخفاضاً بنسبة (١.٥%)، فقد احتفظ الجمهور في نهاية عام ٢٠٠٣ بمقدار (٤٦٢٩.٨) مليار دينار من العملة و (١١٤٣.٨) مليار دينار من الودائع الجارية لدى المصارف التجارية، و ان مجموع عرض النقد بلغ (٥٧٧٣.٦) مليار دينار واحتفظ الجمهور بمقدار (٣٦٠٧١) مليار دينار كعملة و(٣٦٦٢٠) مليار دينار من الودائع الجارية، ليبلغ عرض النقد (٧٢٦٩١) مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤، وقد ارتفع هذا المقدار من عرض النقد بمعدل نمو مركب بلغ (٢٨.٨%) عبر المدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) .

وشكلت الودائع الجارية عبر مدة البحث ماتسبته (٥٠.٤%) من مجموع عرض النقد، فيما شكلت العملة (٤٩.٦%) من مجموع عرض النقد وكما في الجدول (١) :

جدول (١) تطورات عرض النقد MI ومكوناته ومعدلات نموه نهاية المدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٤) (مليار دينار)

معدلات النمو			عرض النقد MI (3) (٢+١)	الودائع الجارية (٢)	العملة في التداول (١)	نهاية السنة
٣	2	1				
--	--	--	5774	1144	4630	2003
75.8	161.0	54.7	10149	2986	7163	2004
12.3	-23.4	27.2	11399	2286	9113	2005
35.6	96.5	20.4	15460	4492	10968	2006
40.5	66.7	29.8	21721	7489	14232	2007
29.8	29.5	29.9	28190	9697	18493	2008
32.3	60.1	17.8	37300	15524	21776	2009
38.7	76.5	11.8	51743	27401	24342	2010
21.0	25.2	16.2	62616	34320	28296	2011
1.8	-3.4	8.1	63736	33142	30594	2012
15.8	17.2	14.4	73831	38836	34995	2013
-1.5	-5.7	3.1	72691	36620	36071	2014

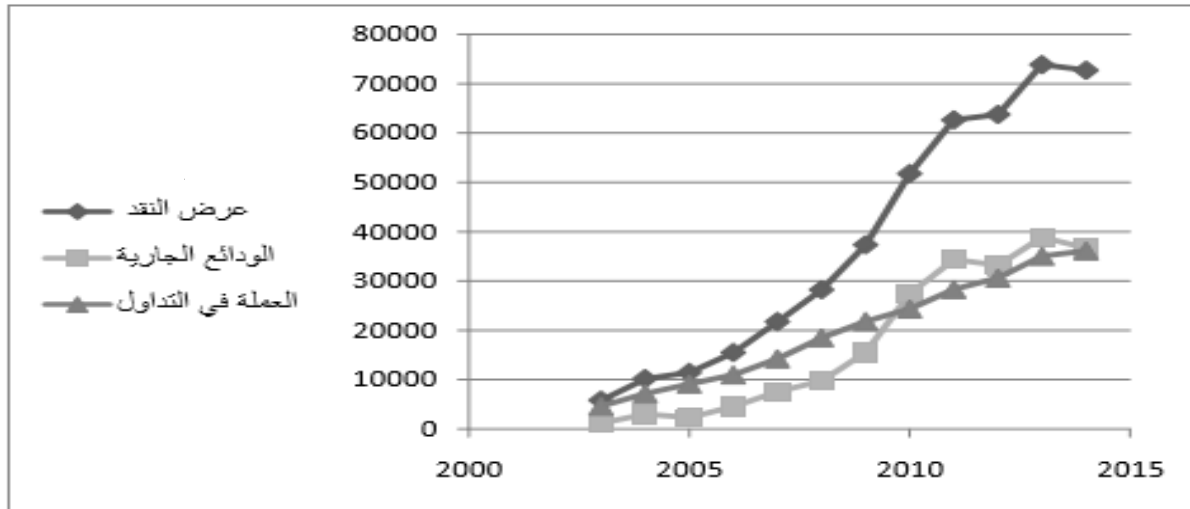
المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على اعداد متفرقة من النشرة الاحصائية السنوية، قسم الاحصاءات النقدية والمالية، المديرية العامة للاحصاء والابحاث .

كما يظهر في الجدول (١) ما يأتي :

أ- ان معدلات نمو العملة في التداول سجلت (كمعدل سنوي) أعلى مستوى لها عام ٢٠٠٣، اذ بلغت (٨٠.٦%) فيما سجلت ادنى مستوى لها عام ٢٠١٤ لتبلغ (٣.١%)، في حين اختلفت معدلات نمو الودائع الجارية بين معدل سالب (٢٣.٤%) عام ٢٠٠٥ و (٣.٤%) عام ٢٠١٢ و (١.٥%) عام ٢٠١٤ وأعلى معدل موجب بلغ (١٦١%) عام ٢٠٠٤ .

ب- اتجه عرض النقد نحو الارتفاع عبر المدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) ومن الاسباب الرئيسية وراء هذا الارتفاع الزيادة الكبيرة في صافي الموجودات الاجنبية وديون القطاع الخاص، فيما سجل انخفاضاً عام ٢٠١٤ ويعود ذلك الى الأثر الانكماشى للعوامل الخارجية المتمثلة بصافي الموجودات الاجنبية البالغ (٧٩٠٥) مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤ نتيجة الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط عالمياً عبر النصف الثاني من العام .

والشكل الاتي يوضح عرض النقد (صافي العملة في التداول والودائع الجارية) / بمليارات الدنانير .



شكل (1) عرض النقد، (صافي العملة في التداول والودائع الجارية) .
المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1) .

ثانيا : العوامل المؤثرة في عرض النقد

بغية التعرف على بيانات عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه وتحليلها، لابد لنا من عرض الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي عبر مدة البحث وكما يأتي :

جدول (2) الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2003، 2006، 2010، 2014) (مليار دينار)

الفقرات	2014	2010	2006	2003
صافي الموجودات الاجنبية لدى عموم الجهاز المصرفي في العراق	101203	68139	8483	-1350.3
ديون القطاع الخاص والقطاعات الاخرى	25755	9413	2640	605.3
الديون الحكومية	15896	12278	7535	5556.1
مجموع الموجودات	142854	89830	18658	4811.1
المطلوبات النقدية				
عرض النقد	72691	51743	15460	5773.6
العملة في التداول	36071	24342	10968	4629.8
الودائع الجارية	36620	27401	4492	1143.8
المطلوبات غير النقدية				
الودائع الاخرى	17874	8546	5590	1179.8
الودائع الحكومية	38411	20446	13996	944.8
فقره الموازنة	-13878	-9095	16388	3087.1
مجموع المطلوبات غير النقدية	70163	38087	3198	-962.5
مجموع المطلوبات	142854	89830	18658	4811.1

المصدر : قسم الاحصاءات النقدية والمالية، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي .

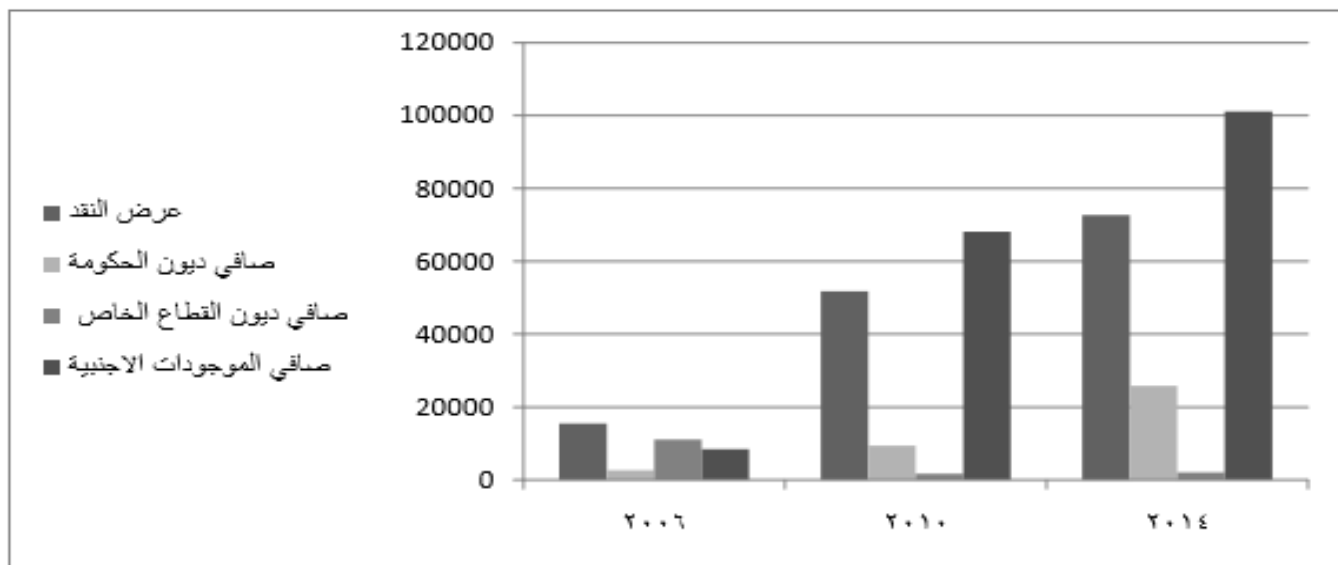
يلحظ من الجدول (2) ان عرض النقد قد ازداد بمقدار (9686.4) مليار دينار، او بنسبة (167.8%) عبر المدة (2003-2006) ويتضح أثر صافي الموجودات الاجنبية التوسعي البارز في عرض النقد والذي ازداد بمقدار (9833.3) مليار دينار، وكذلك الديون على القطاع الخاص والقطاعات الاخرى والتي ازدادت بمقدار (2034.7) مليار دينار، وفقره الموازنة التي ازدادت بمقدار (13300.9) ويتضح في جانب المطلوبات الاثر الانكماشى لفقره صافي الديون الحكومية وفقره شبه النقد البالغ (15482.5) مليار دينار .

اما عبر المدة (٢٠٠٦-٢٠١٠) فقد سجل عرض النقد زيادة بمقدار (٣٦٢٨٣) مليار دينار، اي بنسبة (٢٣٤.٧%) وهذه الزيادة ارتبطت بالآثر التوسعي للعوامل الخارجية المتمثلة برصيد صافي الموجودات الاجنبية والذي ازداد بمقدار (٥٩٦٥٦) مليار دينار، والديون على القطاع الخاص بمقدار (٦٧٧٣) مليار دينار، فيما يعكس جانب المطلوبات الآثر الانكماشى لصافي الديون الحكومية، فقرة شبه النقد وفترة الموازنة بمقدار (٣٠١٤٦) مليار دينار .

وعبر المدة (٢٠١٠-٢٠١٤) فقد كان الآثر الانكماشى للعوامل الخارجية المتمثلة بصافي الموجودات الاجنبية البالغ (٧٩٠٥) مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤ دورا واضحا في انخفاض عرض النقد نتيجة الانخفاض الحاد والاستثنائي الذي شهدته أسعار النفط عالميا عبر النصف الثاني من العام والتي شكلت مع فقرة الودائع الاخرى ما نسبته (٦٥.٤%) و (٣٤.٦%) لكل منهما على التوالي من مجموع العوامل الانكماشية البالغة (١٢٠٨٤) مليار دينار، قابلها مجموع العوامل التوسعية البالغ (١٠٩٤٤) مليار دينار والتي تأتت من الزيادة الحاصلة في :

- ١- ديون القطاع الخاص والقطاعات الاخرى بمقدار (٢١٨١) مليار دينار والتي شكلت (١٩.٩%) من مجموع العوامل التوسعية لعرض النقد .
 - ٢- تراجع قوة مركز الحكومة النقدي والذي نجم عنه دورا توسعيا بمقدار (٢١٠٧) مليار دينار نتيجة لانخفاض الحاصل في الودائع الحكومية مقابل ارتفاع ديونها .
 - ٣- الزيادة الحاصلة في فقرة الموازنة بمقدار (٦٦٥٦) مليار دينار، اذ شكل كل منهما ما نسبته (١٩.٣%) و (٦٠.٨%) من مجموع العوامل التوسعية .
- والشكل الاتي يوضح عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه عبر مدة الدراسة / بمليارات الدنانير .

شكل (٢) عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه .



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٢) .
وبغية تحديد مصادر التغير في عرض النقد عبر المدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) سنقوم بتحليل أثر كل من الاساس النقدي والمضاعف النقدي في عرض النقد، فضلا عن بيان عناصر الاساس النقدي الخارجة عن سيطرة البنك المركزي العراقي .

ثالثا : النقد الاساس

يعرف النقد الاساس على انه العملة في التداول (خارج البنوك) مضافا اليها ودائع المصارف التجارية والمصارف المتخصصة لدى البنك المركزي (وتمثل هذه الودائع الاحتياطي القانوني مضافا اليه الاحتياطي الفائضة)، وان اي تغير في المطلوبات النقدية للبنك المركزي سببها التغيرات المقابلة في موجوداته .

ويلحظ من الجدول (٣) ان العملة خارج البنوك شكلت الجزء الاكبر من استعمالات النقد الاساس مقارنة بأحتياطات المصارف عبر المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) فيما انعكست الحالة عبر عام ٢٠١٠، اذ شكلت احتياطات المصارف الجزء الاكبر من استخدامات النقد الاساس، فيما عادت العملة خارج البنوك لتشكل الجزء الاكبر من استعمالات النقد الاساس عام ٢٠١٤، فيما يحدد نمو النقد الاساس عبر المدة موضوع البحث ويشكل اساس بنمو صافي الموجودات الاجنبية بعدها المصدر المهيمن على موجودات او مصادر النقد الاساس، وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول (٣) النقد الاساس في نهاية المدة

(مليار دينار)

٢٠١٠	٢٠٠٦	٢٠٠٣	المصادر (أ+ب)	٢٠١٤
٥٧١٨٥	٢٥٩٧٣	١٦٠٠	أ- صافي الموجودات الاجنبية لدى البنك المركزي	٧٥٤٤٦
- ٣٣٧٥	- ٨٤٥٢	٥١٠٨	ب- صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي	- ٩٢١٥
٥٣٨١٠	١٧٥٢١	٦٧٠٨	مصادر النقد الاساس	٦٦٢٣١
				الاستخدامات (أ+ب)

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٤)

ويتضح من الجدول (٣) ان مختلف مكونات جانب مصادر النقد الاساس يعكس السلوك للقطاع الحكومي، البنك المركزي العراقي، المصارف التجارية والتأثير للقطاع الخارجي او مجموع تأثير هذه المتغيرات ويمكن صياغة التغير في النقد الاساس كما يأتي :

$$\Delta B + \Delta CG + \Delta NFA + \Delta NL = \Delta$$

اذ ان :

$$\Delta B = \text{التغيرات في النقد الاساس}$$

$$\Delta CG = \text{التغيرات في الديون الحكومية}$$

$$\Delta NFA = \text{التغيرات في صافي الموجودات الاجنبية}$$

$$\Delta NL = \text{التغيرات في ديون المصارف التجارية}$$

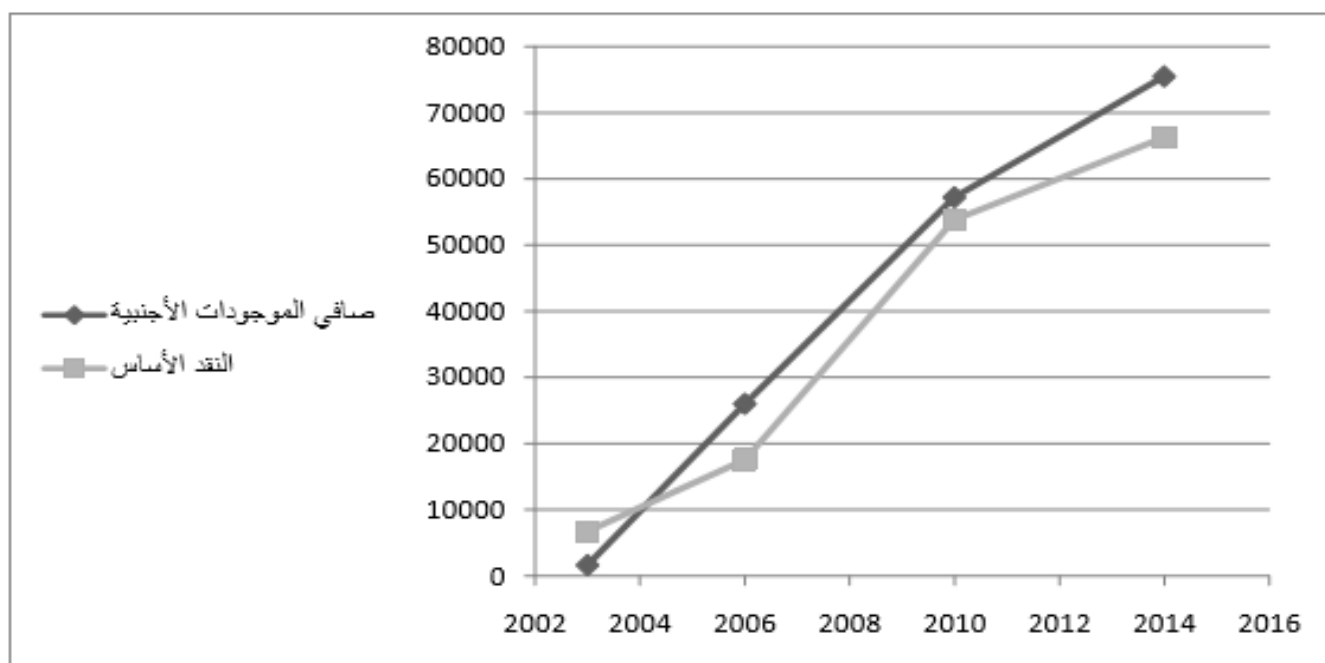
ولتحديد مدى امكانية السياسة النقدية والبنك المركزي العراقي في السيطرة على حركات المتغيرات السابقة، لا بد من الاشارة الى ان صافي الديون على الحكومة المركزية والذي يتألف من (مطلوبات على وزارة المالية مطروحا منه ودائع وزارة المالية بالعملة المحلية والعملة الاجنبية) على الرغم من اهميته الا انه يعتبر عاملا خارجيا لان حركة الايداعات الحكومية يخضع للسياسة المالية الى حد كبير بدلا من السياسة النقدية.

اما بالنسبة لصافي ديون المصارف التجارية فهي تقع تحت سيطرة البنك المركزي وسياسته النقدية، اذ يلحظ انها سجلت ما مقداره (٧٢٨٨) مليار دينار عام ٢٠٠٦ فيما تراجعت الى (٤٤٧٦) مليار دينار عام ٢٠١٠ وذلك لتوقف العمل بودائع الاستثمار لمدة ١٤ و ٣٠ يوما، اما في عام ٢٠١٤ فقد ارتفعت بنسبة (٢٨.٧%) قياسا بالعام ٢٠١٠ لتبلغ (٥٧٥٩) مليار دينار وذلك يعزى الى زيادة الودائع لدى البنك المركزي العراقي بالدولار الامريكي من (٤٧١) مليار دينار عام ٢٠٠٦ لتصل الى (٣٠١٠) مليار دينار عام ٢٠١٠ والى (٤٥١٧) مليار دينار عام ٢٠١٤.

أذ يظهر وبوضوح عمل السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ودورها في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار عبر مؤشر معدل فائدة البنك (Policy Rate) والذي انعكس أثره على اتجاهات وتطور هيكل أسعار الفائدة عبر التسهيلات القائمة التي يستقبل بها البنك المركزي العراقي ودائع المصارف . ومن الواضح ان صافي الموجودات الأجنبية هي المصدر الأكبر بين مكونات النقد الأساس لا بل تفوقت على مقداره في السنوات (٢٠١٤، ٢٠١٠، ٢٠٠٦) (الرسم البياني ٣) ، هذا وان صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي يمثل مقدار المتراكم لصافي الفائض في ميزان المدفوعات للسنوات السابقة، فيما تعد التقلبات في خزين الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي نتيجة للتغيرات في الصادرات والاستيرادات ولحدود معينة حركات رأس المال .

ولا يخفى ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد نفطي يعتمد فيه القطاع الخارجي وبشكل كبير على صادرات النفط وتعتبر عوائد النفط المصدر الأساس لتزويد الاقتصاد بالعملات الأجنبية إذ شكلت الصادرات النفطية لعام ٢٠١٤ ما نسبته (٩٩.٥ %) الى اجمالي الصادرات وهذا يعني ان البنك المركزي ستكون له سيطرة محدودة على هذا المتغير .

والرسم البياني الآتي يوضح النقد الأساس وصافي الموجودات الأجنبية / بمليارات الدنانير .
شكل (3) الأساس النقدي وصافي الموجودات الأجنبية.



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٣) .

رابعاً : المضاعف النقدي

بغية التعرف على قيمة المضاعف النقدي عبر مدة الدراسة لآبد من بيان العوامل المكونة له، والجدول (٤) يوضح المضاعف النقدي في العراق للمدة (٢٠١٤-٢٠٠٤)

جدول (٤)

المضاعف النقدي في العراق عبر المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) (مليار دينار)

المضاعف U	الاساس النقدي B	نسبة الاحتياطي الى الودائع r	نسبة العملة الى عرض النقد C	الاحتياطيات R	عرض النقد m2	الودائع الداخلة في عرض النقد DD	العملة خارج البنوك C	تهاية السنة
(8)=(3)\(7)	(7)=(1)+(4)	(6)=(4)\(2)	(5)=(1)\(3)	(4)	(3)	(2)	(1)	
1	12219	0.99	0.58	5056	12254	5,091	7163	2004
1.06	13795	0.84	0.62	4682	14684	5,571	9113	2005
1.2	17521	0.65	0.52	6553	21080	10112	10968	2006
0.94	28808	1.15	0.53	14576	26956	12724	14232	2007
0.81	42859	1.48	0.53	24366	34920	16427	18493	2008
1	45270	0.99	0.48	23494	45438	23662	21776	2009
1.12	53810	0.82	0.4	29468	60386	36044	24342	2010
1.23	58698	0.69	0.39	30411	72178	43891	28287	2011
1.19	63391	0.73	0.41	32797	75466	44872	30594	2012
1.20	73259	0.73	0.40	38264	87679	52684	34995	2013
1.37	66231	0.55	0.40	30159	90728	54656	36072	2014

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٤

ومن الجدول (٤) يلحظ :

- ان القيم المحسبة للمضاعف النقدي في العراق عبر المدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) منخفضة جداً، اذ شكلت معدل مقداره (١.١٠) وعليه فإن المضاعف عبر المدة موضوع البحث منخفض وقريب الى الواحد، كما ان مقادير المضاعف النقدي تغيرت بين حدها الاعلى البالغ (١.٣٧) في عام ٢٠١٤ ومستواها الادنى البالغ (٠.٨١) في عام ٢٠٠٨، كما ان قيمة المضاعف قد تدنت وبشكل واضح عبر السنوات (٢٠٠٧-٢٠٠٨) ليسجل (٠.٩٤)، (٠.٨١) على التوالي وذلك يعود الى ارتفاع نسبي العملة والاحتياطيات المحددتين له عبر تلك المدة، فقد بلغ معدل نسبة العملة (٥٣%)، ومعدل نسبة الاحتياطي (١.٢٧%) .

- كما نجد ان العلاقة التبادلية بين المتطلبات القانونية والاحتياطيات الفائضة (لكون عمل احدهما يكمل الاخر) تتضح بانخفاض قيمة المضاعف عبر المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ والتي بدت واضحة في الجدول (٤) اذ ان زيادة نسبة الاحتياطي القانوني والتي تؤول الى زيادة رصيد متطلبات الاحتياطي القانوني تؤدي ايضا الى انخفاض رصيد الاحتياطيات المصرفية الفائضة والتي تعرف على انها كل ما يؤثر في نفود المصارف سواء المودعة لدى بعضها او لدى البنك المركزي بأستثمار ليلي او حساب جاري، وعند اضافة التسهيلات الايداعية القائمة لدى البنك المركزي الى الاحتياطي القابل للاقراض الى الجمهور نكون قد حصلنا على مجمل الاحتياطيات المصرفية الفائضة والتي تمثل تسرب داخلي على مضاعف الائتمان وهذا يوضح ان السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي اتبعت عبر المدة اعلاه سياسة انكماشية (تقليل عرض النقد) اي العرض الفانض من السيولة المحلية بغية تقليل التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار .

- ومن الجدير بالذكر ان الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني لدى المصارف العراقية (الدينار والدولار المقيم الى الدينار في شهر كانون الاول / ٢٠٠٤ بلغت (٦.٤) ترليون دينار فيما بلغت الودائع الخاضعة للاحتياطي لشهر كانون الاول ٢٠٠٦ (١٦.٣) اي ان الودائع قد زادت بنسبة ١٥٥% عبر تلك المدة .

اما فيما يخص الاحتياطي القانوني والاحتياطيات الفائضة لدى البنك المركزي العراقي، فعند التمعن في الجدول (٥) المدرج ادناه :

جدول (٥) الاحتياطي القانوني والاحتياطيات الفائضة لدى البنك المركزي العراقي (مليار دينار)

الاحتياطيات الفائضة		الاحتياطي القانوني		السنة
٢٠٧٧	٣١٩٨	٢٩٦٦	١٦٠٥	٢٠٠٤
٢٨٢٠	٣٢٦٥	١٢٠٨٤	٤٠٧٨	٢٠٠٥
١٢٩٢٩	١٧٩٠	٩٤١٧	١٩٩٩٤	٢٠٠٦
٢٤٠٢٥	٢٨٤٠١	٧٨١٥	٧١٥٥	٢٠٠٧
٣٠٩٠١	٢٤٥١٨	٩٦٢٧	٨٦٢٤	٢٠٠٨
	١٧٣١٧		١٠٥٧٦	٢٠٠٩
				٢٠١٠
				٢٠١١
				٢٠١٢
				٢٠١٣
				٢٠١٤

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والايحاث، النشرة السنوية للسنوات (٢٠١٤ - ٢٠٠٣) .
 يلحظ ان مبلغ الاحتياطي القانوني بدأ يقل اعتباراً من العام ٢٠٠٩ وبالمقابل ازدادت مبالغ الاحتياطيات الفائضة ابتداءً من العام ٢٠٠٩ .

لقد تبنى البنك المركزي العراقي توجهات جديدة بغية السيطرة على السيولة العامة عبر التأثير في مضاعف الائتمان (الودائع) او خلق النقود ابتداءً من ٢٠٠٤/١١/١ اذ حدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني بـ ٢٥% على الودائع بنوعيتها (الحكومي والخاص) اذ ان ٢٠% من الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني يحتفظ بها المصرف على شكل ارصدة بالدينار العراقي في حساب احتياطي لدى البنك المركزي و ٥% من الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني يحتفظ بها المصرف في خزائنه كموجود نقدي .

وفي أيلول ٢٠٠٧ رفعت نسبة الاحتياطي المقروض على الودائع الى (٧٥%) على الودائع الحكومية و ٢٥% على الودائع الخاصة، وبعد ان حقق البنك المركزي غايته في السيطرة على عرض النقد اعاد في آذار ٢٠٠٩ جدول (٥) نسبة الاحتياطي القانوني الى ٢٥% على الودائع الحكومية والخاصة، وفي نيسان ٢٠١٠ تم تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الى ٢٠% على كلا النوعين من الودائع، فيما اصبحت نسبة هذا الاحتياطي ١٥% ومازالت هذه النسبة هي المعتمدة الى يومنا هذا .

خامساً : مساهمة النقد الاساس والمضاعف في تغيرات عرض النقد

لقد احتسب التغير في عرض النقد المتأتي من التغيرات في النقد الاساس والتغيرات في المضاعف النقدي عبر المعادلة الآتية :

$$\Delta Ms = Bt(\Delta Ut) + Ut - 1(\Delta Bt) \quad (\text{صالح، ١٩٧٨، ٥٣})$$

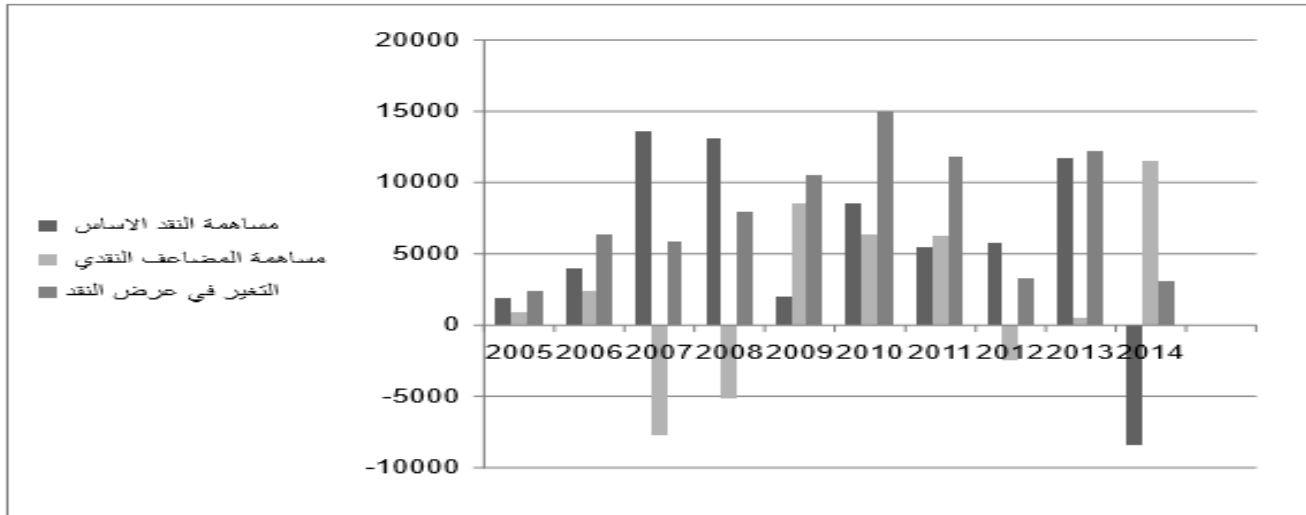
ومن الجدول (٦) يتبين وبشكل واضح ان تأثير التغيرات في النقد الاساس قد هيمنت على التغيرات في عرض النقد للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤، اذ بلغ مجموع التغير في عرض النقد (٧٥٤٢٥) مليار دينار، في حين بلغت التغيرات في عرض النقد والعائدة الى التغيرات في النقد الاساس (الآثر التوسعي لها) (٤٨٢٩٦) مليار دينار اي بنسبة (٨٠.٦%) من التغير الكلي في عرض النقد في الوقت الذي اسهم المضاعف النقدي في تغير عرض النقد بمقدار (١١٦٣٠) مليار دينار اي بنسبة (١٩.٤%) .

جدول (٦) مساهمة النقد الاساس والمضاعف النقدي في تغيرات عرض النقد (مليار دينار)

نهاية السنة	التغير في عرض النقد	مساهمة المضاعف النقدي	مساهمة الاساس النقدي
End of Per.	Δ Ms	MsU	MsB
2005	2430	849	١,٥
2006	6396	2430	4
2007	5876	-7704	13,5
2008	7964	-5184	13
2009	10518	8554	2
2010	14948	6376	8,5
2011	11792	6313	9,5
2012	3288	-2483	6
2013	12213	465.9	11,5
2014	3049	11460	-8
المجموع	78474	21076.9	66

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على اعداد متفرقة من النشرة الاحصائية

السنوية، قسم الاحصاءات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي -
والرسم البياني الاتي يوضح التغير في عرض النقد ومساهمة المضاعف والنقد الاساس في هذا التغير
شكل (٤) مساهمة النقد الاساس والمضاعف النقدي في تغيرات عرض النقد



مما تقدم يتضح أن مجموع التغير في عرض النقد يمكن ان يرتب كما يأتي :

$$\Delta Ms = (\Delta CG + \Delta NFA + \Delta NL) + (\Delta C + \Delta r)$$

↑

التغير في الاساس النقدي

↑

التغير في المضاعف النقدي

وعليه فأن دور البنك المركزي في السيطرة على عرض النقد عبر المدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٤ كان ناتج لما يأتي :

- ١- أدوات السيطرة على النقد الاساس وذلك عبر :
 - أ- مزادات العملة الاجنبية التي تم من عبرها السيطرة على مناسيب السيولة من العملة المحلية .
 - ب- التسهيلات القائمة وتشمل تسهيلات الاقراض والايداع والتي عبرها جرى سحب السيولة الفائضة من القطاع المصرفي تلقائياً ومن ثم تقليص حجم السيولة في الاقتصاد .
- ٢- أدوات السيطرة على المضاعف النقدي وذلك عبر :
 - أ- متطلبات الاحتياطي القانوني : كما جرى الإشارة سابقاً الى ان السياسة التي تبناها البنك المركزي من خلال الاحتياطي القانوني ابتداءاً من ٢٠٠٤/١١/١ بقصد السيطرة على السيولة العامة عبر التأثير في مضاعف الائتمان (الشبيبي، ٢٠٠٧، ٣٥).
 - ب- الاحتياطات المصرفية الفائضة اذ تتم ادارة هذه الاحتياطات بالطريقة التي تحقق السياسة النقدية سيطرتها على حجم السيولة العامة عبر أنظمة المدفوعات وخيارات ادارة السيولة (الشبيبي، ٢٠٠٧، ٣٧).

صفات الاقتصاد العراقي

من الصعب إدراك مدى نجاح البنك المركزي العراقي في تخفيف معدلات التضخم المفرط في العراق، من دون النظر إلى سمات الاقتصاد العراقي. لأن آليات البنك المركزي لاتعمل في بيئة منعزلة عن تلك السمات أو الخصائص التي قد تكون مؤاتية، أو غير مؤاتية مع سياسة البنك . وقد تشكل عائقاً أمام تنفيذ تلك السياسة، ولذلك ينبغي أن يضع صانع القرار النقدي والمالي على السواء، تلك الخصائص أمام مضمون وأهداف تلك السياسة لتسهيل مهمة التنفيذ للأهداف البنك المركزي. ولعل من أهم خصائص وسمات الاقتصاد العراقي في المرحلة الحالية ما يأتي :-

(١) إختلال الهيكل الاقتصادي :

يظهر الأختلال واضحاً من خلال هيمنة قطاع النفط على مجمل القطاعات السلعية الأخرى سواء من ناحية عوائده النقدية (أكثر من ٩٠% من الدخل) أو من خلال أهميته في الناتج المحلي الأجمالي (نحو ٧٤%) وهو المصدر الأساس . وربما الوحيد حالياً لتمويل برامج التنمية. وتغطية النفقات التشغيلية التي تلتهم نحو ٨٠% من مجموع الموازنة العامة للدولة^(٣).

(٢) إختلال التجارة الخارجية :

يظهر ذلك من خلال تشوه الميزان التجاري بتضخم عوائد النفط وليس من مصادر سلعية منتجة إقتصادياً . إذ شككت الصادرات النفطية نحو ٩٥% من مجموع الصادرات لعام ٢٠٠٧^(٤). فضلاً عن التركيز السلعي للصادرات بفعل طبيعة السوق المرتبطة بصادرات النفط (أوروبا الغربية، الولايات المتحدة، اليابان) إذ تستوعب هذه الأسواق نسبة (٧٣%-٧٦%) من صادرات النفط العراقية^(٥) .

(٣) إرتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي :

يصل معدل الانكشاف الاقتصادي في الاقتصاد العراقي إلى نحو ٩٦% . وهو نتيجة منطقية لغياب التنوع الاقتصادي بعدما كان ٩٣% في العام ١٩٩٩^(٦).

(٤) إختلال هيكل الإنتاج :

يلاحظ على الاقتصاد العراقي هيمنة فرع الصناعات الغذائية على الصناعة التحويلية المتخلفة حالياً إذ تشكل هذه الصناعة نسبة ١٧% بينما في السعودية (١١%) في الجزائر (١٣%) وفي الإمارات (٧%)^(٧) في حين اختفت صناعة الملابس والمنسوجات في الوقت الحاضر في العراق .

(٥) أزمة حادة في السكن :

اذ تعاني نحو مليوني عائلة من عدم تملك مأوى^(٨). وهو أمر يتناقض مع حال الدول المنتجة المصدرة الرئيسية للنفط .

(٦) البطالة :

تبلغ نسبة البطالة في العراق حالياً نحو ٢٦% من القوى العاملة . خاصة بين الشباب والخريجين من الكليات والمعاهد. كما ان السوق العراقية مرشحة لدخول أكثر من ١٠ آلاف عاطل عن العمل لسنة ٢٠٠٩ معظمهم من الشباب (١٥-٢٤ سنة)^(٩) .

(٧) ارتفاع ظاهرة البطالة المقنعة في مؤسسات القطاع العام :

إذ تصل نسبتها ما بين (٥٠%-٦٠%)^(١٠) مما يحقق خسائر كبيرة في تلك المؤسسات .

(٨) تفاقم عمليات الفساد الإداري والمالي:

إذ وضعت منظمة الشفافية العالمية العراق في المرتبة الثالثة في الفساد في تقريرها لعام

٢٠٠٧ .

(٩) ديون خارجية ضخمة وتعويضات مالية تستنزف عوائد الصادرات النفطية وتعوق عملية التنمية .

من المؤكد أن اقتصاداً بهذه المواصفات هو إقتصاد رخو (Slack) إذ يفتقر إلى الدعامات الأساسية القوية التي تجعل منه إقتصاداً قادراً على النهوض ومستجيباً لاعادة البناء والأصلاح الاقتصادي، وربما لايتفاعل مع سياسات البنك المركزي بالشكل الذي يهدف اليه البنك .

(١٠) ارتفاع معدلات التضخم:

إذ ارتفعت معدلات التضخم في سنوات الحصار الاقتصادي إلى ارقام رباعية بلغت نحو ٢٦٢٧% سنة ٢٠٠٠ قياساً بسنة ١٩٨٣ كسنة أساس. ثم واصلت ارتفاعها بعد الاحتلال فبلغت (٦,٨٨١٦%) سنة ٢٠٠٤. والى ٤,١٤٨١٦ سنة ٢٠٠٦ لكنه انخفض إلى ٠,١٥٩١ سنة ٢٠٠٧ عاكساً بذلك إجراءات البنك المركزي في تحسين سعر صرف الدينار أمام الدولار. وإن لم ينعكس ذلك على رفع القوة الشرائية للرواتب والأجور للموظفين وللعاملين في القطاع الخاص .

المبحث الثالث/ السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لاستهداف التضخم

أولاً : مفهوم استهداف التضخم :

إن إستهداف تقليل التضخم هو إطار لسياسة نقدية تلزم البنك المركزي بالسعي لتحقيق تضخم منخفض، وتبدأ العملية عادة بإعلان رسمي من جانب البنك خلال فترة زمنية محددة . مثل تحديد نسبة للتضخم مقدارها (٢%) في السنة خلال العامين التاليين. ثم يكون البنك مسؤولاً عن تحقيق هذا الهدف. شرط ان يتمتع بالحرية في كيفية استخدام ادواته وأساليبه وأن يوفر بصفة منتظمة معلومات عامة بشأن ستراتيجه وقراراته. ويساعد هذا الالتزام بالشفافية بالحد من عدم اليقين بشأن المسار المقبل للسياسة النقدية. بينما يزيد من مصداقية البنك المركزي وخضوعه للمساءلة^(١١) .

كما أن خبراء نقديين يضعون هدفاً آخر لأستهداف التضخم هو تحقيق إستقرار في الأجل الطويل بحيث يكون الهدف الأساس للسياسة النقدية^(١٢). لان التضخم يعد المعوق الأكثر خطراً على التنمية المستدامة فهو يؤدي إلى تعقيد حساب التكاليف الحقيقية المستقبلية للمشروعات وبذلك يعيق عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والمساءلة، ويفسح المجال للفساد المالي والإداري .

ثانياً : البنك المركزي العراقي وإستهداف التضخم .

تتمثل السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، ومنذ العام ٢٠٠٥، تقريباً في إستهداف خفض معدل التضخم الذي يرتفع بمعدلات عالية جداً (Hyper Inflation) لأسباب كثيرة في مقدمتها :

- أ- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي تجاه الطلب، وتهميش القطاعين العام والخاص .
 - ب- شيوع عملية التضخم المستورد بسبب سياسة الأغراق التي سمحت بها سلطة الأحتلال من الدول المجاورة وغير المجاورة للعراق .
 - ج- المضاربات التي حدثت في سوق العقار من قبل مجموعة من الحائزين على اموال غير مشروعة
- (مسروقة من المصارف بسبب أعمال النهب والسرقة في أثناء عمليات الاحتلال)^(١٠).

* - في نهاية العام ٢٠٠٤ ألقت الشرطة العراقية على سبيل المثال، القبض على عصابة لتزوير العملة حاول أفرادها ايداع مبالغ ضخمة في أحد المصارف . كما ألقت الشرطة داخل أحد المصارف على فتي بعمر ١٩ سنة وهو يحاول ايداع مبالغ كبيرة نهاية شهر تشرين الثاني في ٢٠٠٣ . جريدة المدى العراقية في ٢٠٠٣/١٢/٢، بغداد .

وقد انطلقت سياسة البنك في استهدافه للتضخم المفرط من ثلاث عوامل أساسية هي :

- ١ . مدى نجاحه في إدارة سعر الفائدة .
- ٢ . عرض النقد .
- ٣ . إدارة سعر الصرف .

فبالنسبة إلى العامل الأول (المتمثل بسعر الفائدة) فهو شكل من أشكال الوسائل النقدية غير المباشرة التي تساعد البنك المركزي على تحقيق إهدافه المتمثلة في توجيه الأستقرار النقدي. إذ شرع البنك بتنفيذ مايسمى بالتسهيلات القائمة واعتماد السياسة النقدية للبنك. إذ يتلقى ودائع الأستثمار بفائدة (٥%) ولمدة ١٤ يوماً. وودائع أخرى نصف شهرية بفائدة (٦%) لمدة شهر. وقررت إحتياطات لدى البنك المركزي بمثابة ودائع بلغت نحو (٢) تريليون دينار. وأودعتها المصارف لدى البنك المركزي حتى نهاية ٢٠٠٦ وكانت تلك سياسة نجحت إلى حد ما في إحتواء جزء هام من السيولة^(١٢).

أما بالنسبة للسيطرة على عرض النقد، فيمكن ملاحظة ثلاثة عناصر تحدد عرض العملة في العراق. وهي : مركز الحكومة النقدي . ميزان المدفوعات، وعادات الجمهور المصرفية .

لذلك رفع البنك سعر الفائدة إلى ١٦% في العام ٢٠٠٦ . في سبيل سحب اكبر كمية من النقد لدى الجمهور. لكن ذلك أدى إلى أثر سلبي على القطاع الخاص . وكان البنك قد فرض سعر الفائدة منذ العام ٢٠٠٥ بهدف تقليل معدلات التضخم النقدي من خلال سعر الفائدة للبنك المركزي (معدل فائدة السياسة النقدية التي يدفعها للمصارف على ايداعاتها والتي يتقاضاها عن انكشاف أرصدة تلك المصارف) بنسبة ٢٠% الا انه عاد إلى خفضها إلى ١٦% كما أسلفنا . وقد أدى ذلك إلى احجام المستثمرين عن الأقتراض بسبب الفوائد المرتفعة . وفي العام ٢٠٠٨ قرر البنك خفض سعر الفائدة إلى ١٥% نتيجة لتحسن سعر صرف الدينار أمام الدولار من خلال المزاد العلني لبيع الدولار . وابتداءً من مطلع العام ٢٠٠٩ قرر البنك خفض سعر الفائدة إلى ١٤% بناءً على معلومات البنك بأن معدل التضخم قد انخفض من ٢٦% في العام ٢٠٠٧ إلى ١٦% في العام ٢٠٠٨ ولانعتقد أن ذلك صحيح . لأن أسعار المواد الغذائية والمحروقات مازالت مرتفعة. خاصة وان بعض مواد البطاقة التموينية التي تعتمد عليها العائلة العراقية قد إختفت او إنخفضت كمياتها (البقوليات، الزيت، الصابون) خاصة وإن الكثير من المواد الغذائية الزراعية مستوردة وليست محلية نتيجة لتدهور القطاع الزراعي الذي تأثر بسياسة (الباب المفتوح) التي انتهجتها

الحكومات المتعاقبة . ولذلك فنحن نعتقد أن البنك المركزي بحاجة إلى دراسات ميدانية مستمرة ودقيقة عن حال السوق العراقية في جميع المحافظات فبالرغم من سعيه لتثبيت الأسعار، إلا أن المؤسسات الأخرى في الدولة لا تتناغم سياساتها مع سياسة وتوجه البنك المركزي .

1- البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية.

شهد أداء الاقتصاد الكلي للعراق بعد عام 2003 تدهوراً ملحوظاً بسبب الاحتلال الأمريكي وما ورثه هذا الاقتصاد في الفترات السابقة (حرب الخليج الأولى، حرب الخليج الثانية، الحصار الاقتصادي) مما ولد تركة كبيرة من المشاكل المتمثلة في تدهور السياسة النقدية والمالية والتجارية،

وقصور البنك المركزي في توجيه السياسة النقدية والمالية بعد ان كان تابعا لها، ولكي يقوم البنك المركزي بمهامه صدر قانونه الجديد رقم (56) لسنة 2004 والذي اتاح له الاستقلال المالي والإداري والقانوني، وتجلى ذلك باستخدام وتفعيل العديد من الأدوات السياسية النقدية والمالية والمباشرة وغير المباشرة لغرض النهوض بواقع هذا الاقتصاد.

1-1- اوضاع الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 وبرز التحديات التي تواجه البنك المركزي العراقي.

ان الظروف الاقتصادية التي مر بها البلد نتيجة للحروب والحصار الاقتصادي اثرت بشكل كبير على جميع قطاعاته السلعية والخدمية من ضعف وتدني، التي يمكن اجمالها بالاتي:

1- تراجع قيمة العملة العراقية:-

تركت الاتجاهات السعريّة التي عاشها الاقتصاد العراقي منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى بعد استقلالية البنك المركزي متوسطات تضخم سنوية بلغت قرابة 50% لتعكس ثمة مشكلة هيكلية باتت متأصلة في مكونات ومراحل الاقتصاد الكلي في العراق الذي ما فتئ يعاني من ظاهرة اختلال التوازن بين قطاعات الانتاج السلعي (باستثناء قطاع النفط حالياً) وبين قطاعات الخدمات والتوزيع التي مازالت تعمل لمصلحة النشاطات الخدمية الهامشية او ضعيفة الانتاجية (قاسم، 2006:3). ليكون التضخم أحد اهم المؤثرات التي تصيب جميع مفاصل هذا الاقتصاد من تراجع القوة الشرائية للدينار وتراجع سعر صرف العملة العراقية امام العملات الاجنبية.

2- اختلال هيكل الانتاج :-

ان أحد الاسباب الرئيسية لاختلال هيكل الانتاج في الاقتصاد العراقي يرجع الى الاعتماد على القطاع النفطي، كما ان الظروف التي مر بها البلد ساهمت في تدني الانتاجية للقطاعات السلعية ولاسيما قطاع الصناعة والزراعة وكان لضعف البنى التحتية المتمثلة بقطاع الكهرباء والماء الصالح للشرب وشبكات الري والمبازل والطرق والجسور دور كبير في تراجعها، اذ اصبح قطاع النفط يساهم في نسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وإن فصلنا هذا القطاع عن بقية القطاعات الأخرى فأننا سنجد بأن درجه الاختلال كبيره من حيث النسبه التي يساهم بها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (الدليمي، 2011:122). اذ سجل قطاع النفط نسبة مساهمة بلغت (68%-55.4%) للمدة (2003-2008) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، ليقابله ضعف مساهمة قطاع الزراعة والصناعة بنسبة (3.7%) و (1.4%) لعام (2008) على التوالي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، 2008-2003). أما نسبة مساهمة القطاع النفطي من اجمالي الصادرات فقد بلغت (83.9%_99.2%) للمدة (2003-2010) في حين كانت نسبة مساهمة صادرات القطاع الزراعي والصناعي الى اجمالي الصادرات كانت بمقدار (0.3%-5%) و (0.05%-0.9%) للمدة (2003-2010) على التوالي (البنك المركزي العراقي، 2010-2003).

(2003) وهذا ما يوضح ضعف هيكل الانتاج واعتماد انتاجه على قطاع النفط فان انخفاض نمو هذه القطاعات الانتاجية أدى الى عدم قدرة الانتاج المحلي على تلبية الطلب على تلك السلع، الأمر الذي ادى الى الاعتماد على الاسواق الخارجية لتلبية الاحتياجات المتزايدة (الراوي، 2009:329).

3- المديونية الخارجية :-

بلغت مديونية الاقتصاد العراقي (140) مليار دولار مطلع عام (2003) (وزارة المالية العراقية، 2009:5). ليكون هذا المبلغ عبءة كبيرة يتحملها هذا الاقتصاد من خلال سداد فواتير هذه الديون.

4- تدني مؤشرات التنمية البشرية.

لقد تراجعت كل مؤشرات التنمية البشرية في العراق بسبب الظروف التي مر بها لتكون نسبة السكان تحت خط الفقر بمعدل (23%) لعام (2009) (البنك المركزي العراقي، 2009). اما نسبة

البطالة فكانت (15%) للعام نفسه (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، 2009). ليكون للظروف السياسية والاقتصادية التي يعانها هذا الاقتصاد أحد اسباب تراجع مؤشرات التنمية البشرية.

5- اختلال هيكل الموارد المالية للحكومة.

ان اعتماد الاقتصاد العراقي على ايرادات النفط لتغطية نفقات الموازنة العامة ادى الى عدم توازن الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة واهمال للموارد المالية الاخرى (حمادي، 2006:42). نتيجة لضعف الموارد المالية المتحصلة من الضرائب والرسوم وايجار املاك الدولة لتكون متوسط نسبة مساهمة الضرائب الى مجمل الايرادات العامة بمقدار (1.9%) للمدة (2003-2009) اما متوسط نسبة مساهمة الايرادات النفطية الى الايراد العام فقد تجاوز (95%) للمدة نفسها (البنك المركزي العراقي، 2009-2003). وهذا ما يوضح القصور الكبير للمواد المالية عدا المستحصلة من ايرادات النفط ليكون هذا القطاع الممول الرئيس للموازنة العامة في العراق.

6- الفساد الاداري والمالي :-

ازدادت حدة الفساد الاداري والمالي بعد احتلال العراق عام (2003) واصبح يسير بشكل منهجي في كافة مؤسسات الحكومة، ليكون الفساد هو القاعدة اما النزاهة فهي الاستثناء (الهيبي، 2008:115). ليسبب ذلك في هدر وضياع ثروات البلاد ومقدراتها، إذ قدرة الاموال المهدورة في وزارات الدولة للعامين 2008 و2007 بمقدار (6810) مليون دولار (الدليمي ، 2011: 143) ليولد ذلك اثاراً ضارة على تقدم وبناء هذا الاقتصاد.

7- اختلال ميزان المدفوعات :-

يعاني ميزان المدفوعات العراقي من اختلالات كبيرة على الرغم من تحقيقه فائض بعد عام (2003)، نتيجة لعدم توازنه من الناحية الاقتصادية، أي فائض في الميزان التجاري وعجز في الحساب المالي والراسمالي (الدليمي، 2012:93) إذ إن الفائض المتحقق في ميزان المدفوعات يعود الى صادرات النفط الخام التي اصبحت تساهم بنسبة (99.2%) من اجمالي الصادرات لعام (2010) (البنك المركزي العراقي، 2010).

أما التحديات التي يواجهها البنك المركزي العراقي فقد برزت في المجالات الاتية (البنك المركزي العراقي، 2012:7).

1. ادارة السياسة النقدية.
2. متابعة تطوير ادواته النقدية لادارة سعر الفائدة والسيولة بالسوق المصرفي وضعف او انعدام السوق الثانوي للسندات.
3. المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي ويتضح ذلك من خلال الاتي:
 - عدم جاهزية المصارف لتطبيق المعايير الدولية.
 - ضعف وسائل الربط الالكتروني ونظم الاتصال بين الادارات العامة والفروع.
 - نقص المهارات الفنية المصرفية المطلوبة توفرها لدى العاملين من اجل تطبيق الخطط التشغيلية الجديدة للمصارف.
 - عدم التزام القطاع المصرفي في تطبيق القوانين واللوائح والتشريعات كافة التي يصدرها البنك المركزي.
4. اصدار النقد
 - توفير اوراق النقد للسوق بحسب الحاجة وبكفاءة عالية.
 - المحافظة على جودة الاوراق النقدية في التداول.

• تزييف العملة.

5. نظام المدفوعات والتسويات

ان هذا النظام تسوده معوقات متمثلة بما يلي:

- تعزيز كفاءة النظام والسرعة في ادائه وتطويره
- تلبية حاجة الاقتصاد ومواكبة التطورات في مجال الدفعات الالكترونية
- تقليل المخاطر المتعلقة بتشغيل النظام.

1-2- استقلالية البنك المركزي العراقي ودوره في إصلاح أبنية الاقتصادية والمصرفية.

إن البنك المركزي العراقي يعد من أقدم البنوك المركزية في المنطقة العربية إذ تم تأسيسه في 1947\7\11 بموجب القانون رقم 43 إذ يعتبر رمزا من رموز السيادة الوطنية، وله أربعة فروع هي فرع البصرة والموصل واربيل والسليمانية، وبهدف منح البنك المركزي الاستقلالية التامة في رسم وتنفيذ سياسته النقدية والقيام بوظائفه الأخرى اسوة بالبنوك المركزية الدولية المتطورة، فقد صدر قانونه الجديد في عام 2004 رقم 56 بعد احتلال العراق والذي اتاح له الاستقلال المالي والاداري والقانوني (البنك المركزي العراقي، 2012:1)

1-البنك المركزي العراقي قبل الاستقلال.

لما كان البنك المركزي وما يزال يمثل بنك الدولة والمؤتمن على اموالها وهو جزء لا يتجزء من المالية العامة بسبب قوة الترابط بين الموازنة العامة والميزانية العمومية للبنك المركزي بحكم التبعية وهيمنة السلطة المالية على القرار النقدي حيث كان هناك حساب وأحد للعملة الاجنبية يمثل احتياطات البلاد كافة من النقد الاجنبي، وان الإيرادات من تلك العملة التي تدخل الموازنة العامة تمثل عوائد النفط في الغالب يسجل ما يعادلها في الميزانية العمومية للبنك المركزي دينار عراقي مصدر سواء بشكل حسابي في سجلات البنك ام فعلي في التداول ليتولد النقد الأساس (base money) وان النقد الاجنبي في هذه الحالة يدخل في بنود الميزانية العمومية للبنك المركزي (on balance sheet)

وان الكيفية التي يجري فيها تمويل التجارة الخارجية للحكومة والقطاع الخاص. كانت تجري وفق برنامج تجاري سنوي معد مسبقا سمي فيما بعد بخطة التجارة الخارجية التي كان يقصد بها في الغالب تمويل تجارة الاستيراد الحكومية والخاصة وفق الآلية الآتية(قاسم، 2011:10) :

أ- تتولى الحكومة السحب من ذلك الاحتياطي لإغراض تمويل التجارة الحكومية وتجري التسوية عبر تعديل قيود الموازنة العامة وما يقابلها من قيود عبر الميزانية العمومية للبنك المركزي.

ب- يمنح القطاع الخاص اجازات استيراد وفق تقديرات لجان الحاجه او مسح الطلب على السلع المستورده النهائية او مستلزمات انتاج وغيرها من اللوازم الرأسمالية.

ج- تقدم الاطراف التجارية الخاصة بفتح اعتماد عن طريق المصارف التجارية المحلية وبشكل خاص مصرف الرافدين، بعد ان يبتاع التاجر العملة الاجنبية سواء بمدخراته التي تمثل رأسماله او عن طريق الاقتراض وهو الائتمان التجاري الذي يمنحه المصرف الى زبونه التاجر.

د- في كلتا الحالتين ثانيا وثالثا في اعلاه يبادل البنك المركزي العملة الاجنبية لقاء الدينار العراقي المتحصل من المصرف التجاري وفي هذه الحالة كأنما الحكومة قامت مباشرة ببيع العملة الاجنبية الى التاجر المستورد عبر المصرف الوسيط الناتج للاعتماد لتغطية الاستيرادات.

ذ- في ظل الرقابة المتشددة على الصرف والتحويل الخارجي فان البنك المركزي غير مخول في بيع العملة الاجنبية خارج نطاق برنامج تمويل التجاره والسفر السياحي العادي الا بموافقه مشروطه مثل نفقات الدراسة على النفقه الخاصة والاستشفاء والتطبيب خارج العراق ومستحقات شركات الطيران وبعض الشركات العاملة في العراق المولدة للربح وتحويلات العاملين الاجانب.

2- البنك المركزي العراقي يعد الاستقلال

تمثلت استقلالية البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 منذ صدور القانون 56 لسنة 2004 بعد الغاء العمل بقانون رقم 64 لعام 1976 وكذلك من خلال بعض الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي بعد صدور قانونه (المشهداني، 2010:101) اذ تتجلى هذه الاستقلالية بصوره واضحه من النواحي التاليه(البنك المركزي العراقي، 2010:2)

ا- ارتباطه بمجلس النواب وعدم خضوعه لاي جهة اخرى استنادا لقانونه .
ب- عدم قيامه باقراض الدوله ومؤسساتها او كفالتها لدى الغير او شراء ادوات الدين العام الحكومي الا من السوق الثانوية بهدف توفير السيولة للمصارف في الحالات الضرورية استنادا لاحكام المادة 26 من قانونه.

ج- تدقيق حساباته من قبل مدقق دولي فضلا عن التدقيق الاعتيادي الذي يقوم به ديوان الرقابة المالية ووفقا للمعايير الدولية .

د- قيامه بنشر تقاريره وبياناته المالية على موقعه الالكتروني وان تكون متاحة للمؤسسات المختلفة والجمهور وبهذه الاستقلالية يكون للبنك المركزي العراقي دور كبير في تحقيق اهدافه من خلال توجيه السياسة النقدية لتكون قادره على تصحيح الاختلالات التي يعاني منها هذا الاقتصاد.

3- دور البنك المركزي العراقي في اصلاح البنية الاقتصادية والمصرفية.

بعد صدور قانون الاستقلال للبنك المركزي العراقي عمل البنك على تحقيق أهدافه في المحافظه على استقرار الاسعار المحليه والتصدي لمعدلات التضخم المتصاعدة وزيادة القوة الشرائية للدينار العراقي من خلال الإجراءات التي اتخذها ولا سيما في مجالي اسعار الفائدة وسعر صرف الدينار العراقي والتي مكنته ايضا من السيطرة على مصادر السيولة و إدارتها استنادا لقواعد الاستقرار الاقتصادي والياتيه كما حقق البنك زياده في احتياطياته الدوليه من النقد الاجنبي بما يساعد على الاستقرار ويضمن النمو الاقتصادي وقد استخدم البنك انظمه حديثه للمدفوعات لتسهيل تحقيق الأهداف المرجوة من خلال انجازاته الآتية (البنك المركزي العراقي، 2008:11):

ا- المساهمة مع وزارة المالية في التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و نادي باريس بالتعاون مع المستشارين الدوليين الماليين والقانونيين والمدققين في تخفيض ديون العراق الخارجية حقق فيها العراق لشطب 80% من مجمل ديونه.

ب- الحد من ارتفاع معدلات التضخم ولاسيما في عام 2006 والذي وصل فيه الى 53.2% .

ج- متابعه اصدار التعليمات الى المصارف العراقيه وبحسب مقتضيات السياسه النقدية .

د- أجرى البنك المركزي العراقي عدت تخفيضات لسعر الفائدة (Intrest rate) .

ح- وفي مجال الحاسبه الالكترونية فقد قام البنك بتشغيل انظمه مدفوعات بين المصارف من خلال تأسيس شبكه امنه وكفوءه تشمل عدة أنظمة (نظام التسوية الاجماليه الانيه(RTGS)، نظام المقاصة الاليه (ACH) نظام ايداع السندات الحكوميه (GSRs)، برنامج الربط (Inter Face) بين نظامي (RTGS) و نظام (ICBS) ، نظام مقاصه الصكوك الالكتروني (CEP) شبكه ربط المصارف IIBN نظام swift alliance access الذي يعمل على تحويل المبالغ من (DFI) صندوق تنميه العراق الى وزارة المالية ، نظام (swift) لربط البنك المركزي مع البنوك العالميه، نظام (DMFAS) لادارة الدين والتحليل المالي .

ر- استحداث مكتب مكافحة غسيل الاموال في نيسان 2007 لمراقبة حركة الاموال ورصد عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب . ويواصل المكتب اتصالاته مع منظمة المينافاتف لغرض الاطلاع على اخر التطورات العالمية الحاصلة.

ز- اعداد القوائم المالية للبنك المركزي العراقي وفقا للمعايير الدولية والمصادقة عليها من قبل مجلس الاداره بعد تدقيقها من قبل شركة التدقيق الدولية وارسالها الى ديوان الرقابة المالية ووزارة المالية وصندوق النقد الدولي ونشرها على الموقع الرسمي للبنك .

س- اعداد المطابقات الشهرية لحساب البنك المركزي لدى (الفرال رزيرف) وحسابي صندوق تنميه العراق (DFI) الرئيس والفرعي واعداد كثف بالوقوفات لحساب العراق لدى الامم المتحدة (حساب مذكرة التفاهم بالدولار واليورو) وعمل مطابقات فصلية للحسابات الخارجية الاخرى .

ش- اصدار ونشر البيانات والاحصاءات المالية والنقدية على موقع البنك المركزي العراقي بصوره دوريه اسبوعيه شهرية سنوية

ص- عمل البنك ومن خلال عمليات السوق المفتوحة على اقامه و مزادات حوالات الخزينة وسندات البنك المركزي وأدارتها .

ض- ادارة مزاد العملة الاجنبية لبيع الدولار بهدف تحقيق استقرار قيمة الدينار العراقي عن طريق الدفاع عن سعر صرف مستقل لفترة طويلة مما ينعكس ايجابيا على المستوى العام للأسعار.

2- السياسة النقدية لمبيعات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي.

أن السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي والمسؤولة عن فرض الاستقرار للاقتصاد العراقي اتسمت بمسار جديد بعد عام 2003 اختلف عما هو متبع في الفترة السابقة، من خلال استخدام عدد من الادوات غير المباشرة المتمثلة بالتسهيلات القائمة ومزادات حوالات الخزينة ومزاد العملة الاجنبية المبتكرة والتي يعول عليها كثيرا من خلال مساهمتها في تحقيق التوازن لهذا الاقتصاد.

2-1- طبيعة مبيعات مزاد العملة الاجنبية:-

يمثل مزاد العملة الاجنبية أحد ادوات السياسة النقدية غير المباشرة لبيع وشراء العملة الاجنبية(الدولار)من والى المصارف المجازة،اذ يهدف هذا المزاد الى السيطرة على عرض النقد والسيولة العامة التي تهدف الى خفض التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وسعر الصرف الذي يرتبط بالمستوى العام للأسعار بصورة مباشرة،ويهدف الى تمويل عمليات القطاع الخاص من الاستيرادات للسلع والخدمات حيث بدأ العمل بتطبيق المزاد منذ 4/10/2003 ومازال العمل به مستمرا وبمزادات يومية.وبهذه الاداة اصبح البنك المركزي بمثابة سوق مركزية للعملة الاجنبية (الخزرجي،2010:10) .

2-2- تطورات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي.

من اجل الوقوف على تطورات مزاد العملة الاجنبية لابد من تحليل وضع المزاد النقدي للتعرف على اهم تطورات، ذلك من خلال الجدول (1)الذي يبين مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار للمده من 4/10/2003 وحتى 31/12/2011 .

جدول (1)

مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي للعملة الاجنبية في المزاد للمدة من 2003/10/4 ولغاية 2011\12\31 (مليون دولار).

الفترة	مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية من وزارة المالية	مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية من المصارف والدوائر الحكومية	مجموع المشتريات	مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية في المزاد	معدل النمو السنوي للمبيعات %
2003	900	1	901	293	
2004	802,10	50	852,10	6008	1950.5%
2005	600,10	78	10678	10463	74.1%
2006	000,18	110	18110	11175	6.8%
2007	700,26	413,1	113,28	15980	43%
2008	500,45	350	45850	25869	61.9%
2009	000,23	13,559	23013,56	33992	31.4
2010	000,41	3.5	41003.5	36169	6.4%
2011	000,51	3	51003	39798	10%

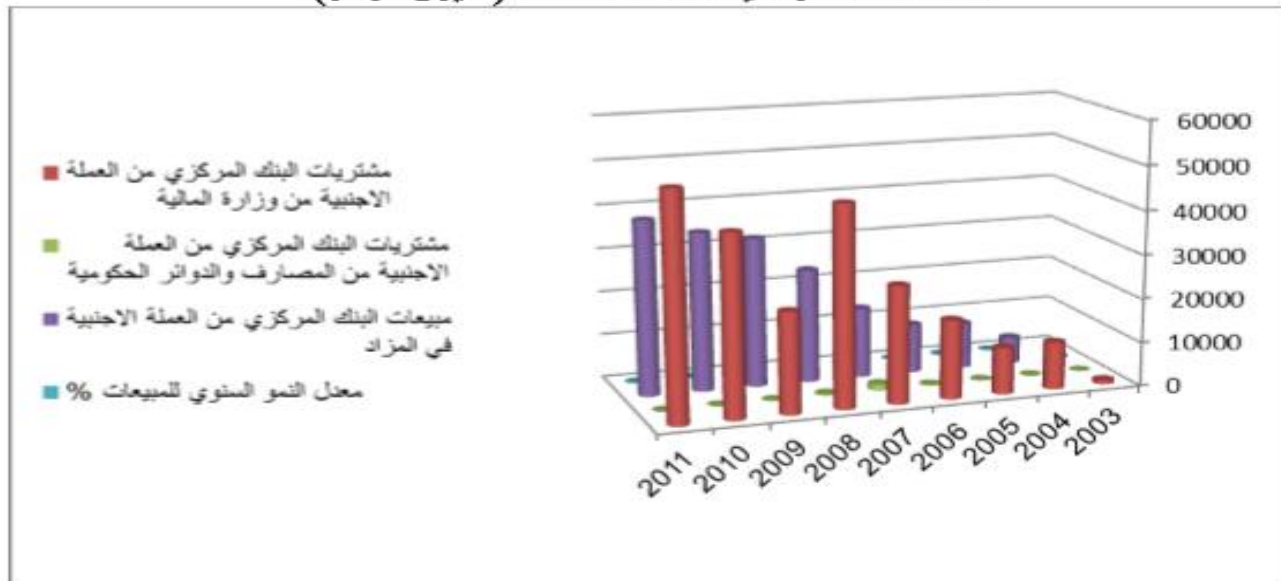
المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والايحاث، بغداد، احصائيات متفرقة للسنوات (2003-2011).

حيث بلغت كمية المباع من الدولار الامريكي نقدا وحواله مايقرب (293) مليون دولار لعام 2003، فيما بلغت الكميات المشتراة من العملة الاجنبية للبنك المركزي خارج المزاد ما قيمته (900) مليون دولار من وزارة المالية، مقابل (1) مليون دولار مشتريات البنك المركزي من المصارف والدوائر الحكومية في حين ارتفعت الكمية المباعة من الدولار في مزاد البنك المركزي عام 2004 بمقدار (6008) مليار دولار، لتكون المشتريات بمقدر (10802) مليار دولار و (50) مليون دولار من وزارة المالية والمصارف على التوالي لتستمر هذه الزيادة للعام (2005) بمعدل تغيير بلغ (74.1%) عن العام السابق بكمية مباعه بلغت (10463) مليون دولار في المزاد، منها (10600) مليون دولار مشتريات من وزارة المالية، (78) مليون دولار مشتريات من المصرف والدوائر، اما عام (2006) كان الزيادة عن العام السابق بنسبة (6.8%) بكمية مباعه من الدولار في المزاد وبمقدار (1175) مليون دولار مقابل شراء (18000) مليون دولار من وزارة المالية و (110) مليون دولار شراء من المصارف والدوائر الحكومية، لتكون الزيادة في مبيعات البنك المركزي لعام (2007) اعلى مما هي عليه في العام السابق بمعدل نمو سنوي (43%) أي بمقدار (15980) مليون دولار قابلها شراء من وزارة المالية والمصارف والدوائر ما قيمته (26700) ، (1413) مليون دولار على التوالي، لترتفع مبيعات البنك المركزي للدولار للعام (2008) بنسبة (61.9%) عن السنة السابقة وبمبلغ (25869) مليار دولار وبمعدل يومي (107.3) مليون دولار، ومنها (5.6) مليار دولار نقدا بمعدل يومي (23.1) مليون دولار وهي تمثل احتياجات السوق العراقي وبمعدل (20.3) مليار دولار حوالات وبمعدل يومي (84.2) مليون دولار حواله والتي توازي استيرادات القطاع الخاص، حيث بلغت نسبة الحوالات من اجمالي مبيعات المزاد (78.4%) بينما بلغت نسبة النقد خلال هذه السنة (21.6%)، اما المشتريات من المصارف قد

انخفضت عن السنة الماضية بنسبة (75.2%) مقابل ارتفاع حجم المشتريات من وزارة المالية الذي بلغ (45500) مليار دولار (البنك المركزي العراقي، 2008:61). وشهدت سنة (2009) ارتفاع ملحوظ في الكميات المباعة من الدولار في المزاد بلغت (33992) مليار دولار أي ارتفاع بنسبة (31.4%) عن العام السابق يقابلها مجموع كمية المشتريات من وزارة المالية والمصارف والدوائر بمقدار (23013.56) مليون دولار أي انخفضت هذه الكميات بنسبة (50.2%) عن السنة السابقة. اما كمية المباع من الدولار الامريكي نقدا وحواله خلال عام 2010 ما يقارب (34) مليار دولار وبمعدل يومي بلغ (126) مليون دولار شكلت مبيعات الحوالات ما قيمته (29) مليار دولار أي بنسبة (85%) ومبيعات النقد بحدود (5) مليار دولار أي بنسبة ارتفاع بلغت (6%) خلال عام 2010 مقارنة بعام 2009، فيما بلغت الكميات المشتراة من العملة الاجنبية خارج المزاد ما قيمته (41) مليار دولار تم شراؤها من وزارة المالية في حين كانت الكميات المشتراة خلال عام (2009) (23) مليار دولار، أي ارتفاع الكمية المشتراة من الدولار الامريكي خلال عام (2010) وبنسبة (78%) مقارنة بعام 2009 (البنك المركزي العراقي، 2010:42، 2010:43). واصل البنك المركزي العمل بالمزاد إذ بلغت كمية المباع من الدولار الامريكي نقدا وحواله خلال عام 2011 ما يقرب (39.8) مليار دولار وبمعدل يومي بلغ تقريبا (151) مليون دولار منها (38.3) مليار دولار بيعت كحواله أي بنسبة (96%) و(1.5) مليار دولار بيعت نقدا في حين بلغت الكمية المباعة خلال عام (2010) ما يقرب (36.2) مليار دولار منها (34) مليار دولار بيعت كحواله أي بنسبة (94%) و (2.2) مليار دولار بيعت نقدا اما الكميات المشتراة خارج المزاد من العملة الاجنبية خلال عام 2011 فقد بلغت ما قيمته (51) مليار دولار تم شراؤها من وزارة المالية أي بنسبة ارتفاع بلغت (24%) عن السنة (2010) (البنك المركزي العراقي، 2011:25، 2011:26). اذ نستنتج من ذلك ارتفاع كبير وبوتيرة متسارعة لمبيعات البنك المركزي العراقي في المزاد للعملة الاجنبية (الدولار) للمدة من 2003/10/4 ولغاية 2011\12\31، يقابله ايضا ارتفاع مشتريات البنك المركزي العراقي خارج المزاد للعملة الاجنبية من وزارة المالية ومحدودة مشتريات البنك المركزي للعملة الاجنبية من المصارف والدوائر الحكومية.

شكل (1)
مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي للعملة الاجنبية في المزاد للمدة من
2003/10/4 ولغاية 2011\12\31 (مليون دولار)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

2-3- آليات بيع العملة الأجنبية في المزارد الى المصارف.

اصدر البنك المركزي العراقي تعليمات الى المصارف لغرض شراء العملة الاجنبية بموجب الفقرة (5) من المادة (4) من قانون البنك المركزي لتنظيم مزارد العملة الاجنبية وتتضمن هذه التعليمات البنود الاتية (عبد النبي، 2012:11).

1. يسمح للمصارف المجازة ببيع وشراء الدولار الأمريكي من البنك المركزي العراقي.
2. يسمح لشركات التحويل المالي وشركات الصرافة المجازة ببيع وشراء الدولار من البنك المركزي العراقي من خلال المصارف المجازة.
3. لا يجوز للمصارف المجازة استلام طلبات الدوائر الحكومية الممولة مركزيا وذاتيا و بإمكان هذه الدوائر تمويل مشترياتها من العملة الاجنبية من وزارة المالية.
4. تكون مشتريات المصارف المجازة من الدولار الامريكي لغرض تغطية قيمة الاستيرادات الخاص بالقطاع الخاص .
5. يقدم المصرف المجاز الى البنك المركزي العراقي طلبات شراء الدولار الامريكي ومرفق اقرار موقع بان ما ورد بطلبات الشراء صحيح ويتفق مع الاغراض الواردة بها.
6. يقدم المصرف المجاز كشف تحليلي للمبالغ المراد تحويلها لزبائنه الطبيعيين والمعنويين داخل او خارج العراق متضمنا (اسم المحول،جنسيته،مقدار المبلغ المحول ،عنوان عمله ، الغرض من التحويل ،اسم المستفيد، جنسيته، المصرف المرسل، ومكان تواجده).
7. يسمح للمصرف المجاز بشراء الدولار لصالحه لتغذية حساباته الخارجية ونسبة لا تتجاوز (20%) من رأس ماله السليم واحتياطياته السليمة على ان يقدم كشفا تحليليا بأوجه الصرف.
8. يسمح لشركات التحويل المالي المجازة بشراء الدولار الامريكي من البنك المركزي العراقي من خلال المصارف المجازة لأغراض زبائنها على ان تقدم كشف تحليلي يتضمن (اسم المحول،مقدرا المبلغ المحول،عنوان عمله،الغرض من التحويل،اسم المستفيد،جنسيته ،اسم المصرف المرسل ، ومكان تواجده).
9. يسمح لشركات التحويل المالي المجازة بشراء الدولار من البنك المركزي العراقي من خلال المصارف العراقية المجازة لتغذية حساباتها الخارجية بنسبة لا تتجاوز (20%) من رأسمالها السلمي واحتياطياتها السليمة على ان تقدم كشفا تحليليا بأوجه الصرف خلال مده (7)ايام من تاريخ التحويل السليم.

10. يجب توفر رصيد بالدينار العراقي في حساب المصرف لدى البنك المركزي العراقي لتغطية مشترياته من الدولار قبل يوم من تاريخ بدأ الشراء وعلى المديرية العامة للحسابات التأكد من ذلك وعدم انشاء القيد المحاسبي في حال عدم توفر رصيد كافي وابلغ ذلك الى المصرف واللجنة التنفيذية الخاصة ببيع وشراء الدولار.

11. يقدم المصرف المجاز كتابه الموقع من المدير المفوض أو من ينوب عنه ومختوم بنسختين برفقة الكشوفات التحليلية زائدا استمارة الشراء او البيع،وتحمل توقيع مخولين عدد(2) وختم المصرف،يودع الكتاب ومرفقات النسخة الاولى الى اللجنة التنفيذية لبيع وشراء الدولار الامريكي وتودع النسخة الثانية لمكتب مكافحة غسيل الاموال للتدقيق والمتابعة.

12.التحقق من المصارف المجازة عند تقديم طلبات شراء الدولار الامريكي اليها من البنك المركزي العراقي كالآتي:

- ا- يجب ان تكون شركات التحويل المالي وشركات الصرافة مجازة من قبل البنك المركزي العراقي وتقديم نسخه من الإجازة للاحتفاظ بها.
- ب- التأكد من صحة التحويلات المالية التي تجريها المصارف وشركات التحويل المالي لحساب زبائنها من الاشخاص المعنويين بعد الاحتفاظ بنسخه من ممارسة المهنة.

ج- يكون شراء الدولار لحساب الشخصية المعنوية باسم (الشركة) وليس باسم المدير المفوض أو أحد منتسبي الشركة.

2-4- مزاد العملة الاجنبية واليات تمويل الموازنة العامة والتجارة الخارجية.

ان مفهوم تمويل التجارة Trade finance الى العلم الذي يصف ادارة النقود والمصارف والائتمان والاستثمارات والموجودات لأغراض التجارة الدولية، وان الاطراف المشاركة في تمويل التجارة هم المصدرون والمستوردون والممولون ورجال التأمين ومجهزي الخدمات الأخرى . فتمثلت أليه التمويل منذ العام (2004) اي باستقلالية البنك المركزي العراقي إذ انفصلت موارد الحكومة المركزية بالعملة الاجنبية عن الاحتياطات الاجنبية للبنك المركزي العراقي، وان ممارسة وظيفة بنك الدولة في ظل الاستقلالية جعلت من إيرادات الحكومة بالعملة الاجنبية والمتمثلة بحساب (DFI) الذي يمثل عائداته إيرادات مباشرة للموازنة العامة، وان تسجل في الميزانية العمومية للبنك المركزي ضمن بنود خارج الموازنة off Balance Sheet وليس كما كان يجري في المرحلة السابقة لاستقلالية البنك المركزي اذ تولدت احتياطات البنك المركزي العراقي منذ استقلاليته عبر اتجاهين (قاسم، 2011:11):

الاول: الاتجاه المباشر: أي قيام الحكومة بسد نسبة تصل ما بين (60-70%) من نفقاتها الداخلية بالدينار العراقي عن طريق مبادلة الدينار المنتج في البنك المركزي العراقي بكونه سلطه الاصدار النقدي ومبادلته بالدولار لتمثل عملية مبادله بين الميزانية العمومية والميزانية العامة او بين بنود داخل الميزانية العمومية وبنود خارج الميزانية العمومية للبنك المركزي، ان هذه المبادله تتم لأغراض سد النفقات المحلية بالدينار العراقي وان الدولار المتحصل لقاء هذه المبادله يمثل تراكم للاحتياطي الاجنبي للبنك المركزي العراقي او ما يسمى بالموجودات الخارجية المكونه للنقد الاساس المستعمل في التداول، إذ إن تمويل تجارة الاستيرادات الحكومية تتم من المتبقي من النسبة في اعلاه عبر ادارتها من جانب المصرف العراقي للتجارة (TBI) الذي انشأ عام (2003) لتمويل الاستيرادات الحكومية كبديل او دائم لمصرفي الرافدين والرشييد المتقلتين بالديون الخارجية ودعاوي الحجز القضائي والتي جميعها مازالت

في طريق التسوية. اما الثاني: **الاتجاه غير المباشر:** يتم تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف لها من خلال مزاد العملة الاجنبية. الذي يمارس وظيفة عمليات السوق المفتوحة في مبادله الدولار بالدينار لتمويل التجارة وكذلك لامتناس قوه الانفاق الحكومي المولد من الربح النفطي وتغذية السوق واحتياجاته الواسعة من الطلب على السلع والخدمات الاجنبية عبر تمويل البنك المركزي للتجارة الخارجية للقطاع الخاص بوسائل وأليات متاحه خلفها انعزال العراق عن العالم وانزواءه ضمن الفصل السابع الذي لا يمكن ان يوفر كفاءة عالية في تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص الا من خلال الدفع المقدم او المباشر cash in Advance كبديل للائتمان التجاري او الاعتمادات (LCS) لكون العراق يحظى بمخاطر ائتمانية credit risk ولا يوجد لدى البلاد او مؤسساتها تصنيفا ائتمانيا يعتمد به في النظام المالي الدولي لينتقل تحويل التجارة من الدفع النقدي المباشر للعملة الاجنبية الى الدفع عن طريق الوسائل الائتمانية في تحويل التجارة مثل رسائل الاعتمادات او تحصيل المستندات.